وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم حقوق

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر

تحت عنوان:

# دور المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في حماية البيئة

من اعداد الطالبتين:

- دراب بشرى
- زيتوني ابتسام

تحت اشراف الأستاذ:

د. خاطر خيرة

| لجنة المناقشة | | |
|---|---|---|
| الأستاذة د. خاطر خيرة | أستاذ محاضر "ب" | مشرفا |
| الأستاذ د.فليح كمال | أستاذ محاضر "أ" | رئيسا |
| الأستاذ د.قميدي فوزي | أستاذ محاضر "أ" | مناقش |

السنة الجامعية

2022/2021

1443/1442

# شكر وعرفان

انطلاقا من قوله تعالى:

«ومن شكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فإن ربي غني كريم»

نحمد الله أولا وآخرا أن أنعم علينا بإنجاز هذا العمل والحمد لما ينبغي لجلاله أن وفقنا لإخراجه إلى النور

كما نتوجه بشكرنا الجزيل إلى أستاذتنا الدكتورة "خاطر خيرة " التي تكرمت علينا بقبول الإشراف على هذه الرسالة المتواضعة.

كما نشكر لها صبرها الذي طال بطول فترة إنجاز هذه المذكرة، والتي لم تبخل علينا من خلالها برعايتها الصادقة واهتمامها الكبير فجزاها الله عنا خير الجزاء.

كما نتقدم بخالص امتناننا إلى كل من الدكتور فيلح كمال والدكتور قميدي فوزي لقبولهم مناقشة بحثنا، فالشكر الوافي لهما لرحابة صدريهما وبجهدهما المبذول لقراءة الموضوع وإثراءه وتقييمه.

كما نشكر كل من له فضل علينا ومن أسدى معروفا أو توجيها أو إرشادا

# إهداء

بسم الله، اللهم لك الحمد ولك الشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، والصلاة والسلام على خير عباد الله مُحَمَّد المبعوث أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع الذي هو ثمرة جهدي:

إلى منبع الحنان ورمز العطاء أمي الحبيبة حفظها الله

إلى ضياء حياتي أبي الغالي حفظه الله

إلى من هم السند في الحياة إلى إخوتي

إلى كل عائلة زيتوني وغوثي

إلى كل أصدقائي وزملائي في الدراسة

إلى كل من شاركوني أوقاتي وكانوا معي في السراء والضراء

زيتوني ابتسام

# إهداء

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله أنار دربي بنوره وطريقي بعلمه وقلبي بإيمانه، ويسر لي أمري لإنجاز هذا العمل المتواضع

والذي أهديه إلى التي تشاكت أعضاء جسدي في رحمها

وإلى من حملتني تسعا وأنارت ظلماتي وأرضعتني حب الحياة وحب الناس إلى من سهرت في ليالي الدجى وعملت الكثير والعسير لأجلي والتي شجعتني طوال مشواري الدراسي لتحقيق غايتي والتي كان نجاحي بها يا قرة عيني أمي الغالية أمي الحنون

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير والدي العزيز

إلى من يفيض الفؤاد بالحنين إخوتي وأخواتي

وإلى كل الأهل والأحباب وإلى جميع الأصدقاء.

دراب بشرى

# مقدمة

**مقدمة:**

يختلف اهتمام الإنسان بالمشاكل التي يواجهها في مجال حماية البيئة، وفقا لمدى التأثيرات المترتبة عنها ومدى فعالية الجهود المبذولة من طرف المنظمات الدولية من أجل حماية البيئة، وقد حظيت دراسة البيئة باهتمام المفكرين ودراسيين وباحثين في العديد من مجالات، وأصبح الحديث عن حماية البيئة هو حديث عن سلامة الإنسان الذي ترتبط سلامته بسلامة البيئة التي يعيش فيها، لهذا أُخذت مسألة البيئة تتصدر اهتمامات فكرية في العالم، وهذا راجع إلى وعي إنساني بشأن التدهور الراهن للبيئة الذي يشكل خطرا، حقيقيا على البشرية، نتيجة للتطور الصناعي والعلمي الذي ساد مؤخرا، فقد أصبح للبيئة قيمة جديدة ضخت قيم المجتمع الذي يسعى للحفاظ عليها وحمايتها منكل فعل يلحق ضررا بها.

فقد تجسد الوعي الإنساني البيئي في بداية السبعينيات إذ يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة الذي انعقد في ستوكهولم سنة 1972 نقطة انطلاق أساسية لوضع مسألة البيئة، لهذا شكلت الضرورة الملحة لحماية البيئية تحديا للقانون الداخلي والقانون الدولي على حد سواء وتصاعد اهتمام بالدفاع عن الطبيعة وحماية البيئة إلى الأصعدة الوطنية، اهتمام بالغ على الصعيد الداخلي والقانون الدولي، تمثل في مؤتمرات أسفرت عن عدد كبير من الاتفاقيات الدولية وإعلان المبادئ والتي دعت جميعها إلى توفير حماية أفضل للبيئة.

إذ بدأ موضوع البيئة يأخذ صدارة خمس أولويات واهتمامات المجتمع الدولي خاصة بعد أن شهد العالم وقوع الكثير من حوادث وكوارث البيئة المفجعة فانعقدت المؤتمرات الدولية الخاصة بالبيئة، كمؤتمر ستوكهولم 1972 وغيره من مؤتمرات التي ألقت بالالتزامات القانونية الدولية لحماية البيئة، وأصدرت مختلف التشريعات والقوانين لحماية البيئة ورعايتها وتوقيع جزاءات جنائية على مرتكبي جرائم البيئة.

انطلاقا من كل هذا أصبحت المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية تلعب دورا نشيطا على الصعيد الدولي، بكونها تهدف وتسعى في كل مرحلة إلى تحقيق اتصال فعال بين أفراد وجماعات إلى المستوى الدولي، كما أصبح النظام الدولي يعتمد المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لتأكيد مصداقيتها ونمط جدير بالاهتمام ويجري به قياس الموقف الشعبي في التجمعات العالمية.

كما أن المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية تطورت وأصبحت قادرة على تحليل وتفكير واقتراح في أكبر مسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي طورت هذه المنظمات من جهودها، وذلك بتوجيه اهتماماتها إلى قضايا مطروحة على الساحة الدولية كقضية البيئة، نتيجة لما يمكن أن تؤمنه هذه المنظمات من آليات فعالة لاشتراك المواطنين للمساهمة في تنظيم المجتمع وتوحيد النشاطات الإنسانية للنفع العام ومحاولة لتسليط الضوء على مشاكل التي تعاني منها بيئتنا ومحاولة معالجتها والحد منها.

ولقد شهدت المنظمات الحكومية وغير الحكومية اهتماما متزايدا على الصعيد الدولي، وذلك من خلال ما تحاول القيام به من أهداف مسطرة بغية الوصول إليها وتحقيقها وإحداث تغيير في نظرة الإنسان اتجاه البيئة، وتبيان انعكاساتها من خلال مساهمتها في نشر الوعي البيئي وضمان حق الأجيال القادمة في التمتع ببيئة ملائمة.

ولقد تعددت المبررات التي جعلتنا نتناول هذا الموضوع، هي بروز المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بشكل مذهل خاصة بعد إشارة إليها في مجمل المؤتمرات واتفاقيات والإعلانات الدولية، ونظرا للدور الذي أصبحت تقوم به هذه المنظمات في مجال حماية البيئة، وخروجا عن مواضيع مألوفة والتي تناولت حماية البيئة والتي طرحت من قبل، وتزويد المكتبة الجامعية بمادة علمية تساعد الطلبة مقبلين بالنظر فيها والحصول على المعلومات اللازمة.

وتنبع أهمية هذه الدراسة نظرا لحجم التلوث البيئي وتفاقم الأضرار والمخاطر والاهتمام العالمي المكثف بموضوع حماية البيئة وتجسد هذا لاهتمام في صور متعددة ولعل أهمها عقد مؤتمرات وندوات علمية دولية وإقليمية وإبرام العديد من معاهدات غرضها الدفاع عن البيئة وحمايتها.

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تحقيق المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى أهداف تسعى إليها، باعتبار ان موضوع المنظمات الحكومية وغير الحكومية من اكثر المواضيع جدلا في الساحة البيئية.

وللوقوف على هذا سنعتمد في دراستنا على المنهج التحليلي لتحديد مدى فعالية تدخل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في مواجهة تحديات البيئة حيث تقتضي منا تحليل هذا الدور وتمحيصه، ومدى فعالية هذه الحماية التي يحققها على أرض الواقع بشأن مختلف مصالح البيئة متعلقة بالحماية.

وعليه تلعب المنظمات الدولية دورا هاما في مجال البيئة، حيث تقوم بأنشطة متعددة من اجل تحقيق هذا الغرض

وعليه فالإشكالية التي سنعالجها من خلال هذا البحث تكمن في:

- **"ما مدى فعالية الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في حماية البيئة والمحافظة عليها؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية، قسمنا بحثنا إلى فصلين:

في الفصل الأول تطرقنا إلى دور المنظمات الدولية الحكومية في حماية البيئة الذي يتضمن منظمات دولية متخصصة في حماية البيئة والجهود المبذولة لحمايتها.

الفصل الثاني: تناولنا فيه المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة من خلال اسهامات المنظمات غير الحكومية في نشر الوعي والتوعية البيئية وبعض نماذج من المنظمات غير الحكومية البيئية.

وفي الأخير خاتمة بحث متمثلة في مجموعة من النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها

# الفصل الأول

## دور المنظمات الحكومية في حماية البيئة

يعتبر موضوع البيئة من أهم القضايا المتداولة، ويتجلى ذلك من خلال الاهتمام الكبير الذي تبذله معظم دول العالم تجاه هذه المسألة، خاصة بعد التدهور الكبير والمشاكل التي تتعرض لها البيئة جراء التطورات التي عرفتها البشرية، لاسيما النهضة الصناعية والتقدم التكنولوجي الذي أدى إلى زيادة التلوث وبروز معالم التدهور البيئي، فمن جراء هذا سارع المجتمع الدولي لإيجاد الإجراءات المناسبة للحد من الأعمال التي ألحقت الضرر بالبيئة، ومحاولة إعادة التوازن للنظام البيئي.

ولقد أبدت المنظمات الدولية الحكومية اهتمامها بموضوع البيئة، ويتجلى ذلك من خلال الدور والجهود التي بذلتها لحمايتها والمحافظة عليها.

وسنتطرق من خلال هذا الفصل إلى المنظمات الدولية لحماية البيئة، لما لها من وكالات تابعة لهيئة الأمم المتحدة وأجهزة متخصصة في حماية البيئة.

أما في المبحث الثاني فيتضمن الجهود الدولية لحماية البيئة في إطار المنظمات الحكومية الذي تضم تمويل للمشاريع واتفاقيات دولية لحماية البيئة.

## المبحث الأول: المنظمات الدولية لحماية البيئة

تلعب المنظمات الدولية دورا هاما في مجال البيئة، حيث تقوم بأنشطة متعددة من أجل تحقيق هذا الغرض، وتملك هذه المنظمات العديد من وسائل، من بينها الإشراف وإعداد الاتفاقيات الدولية، وإجراء الدراسات والأبحاث اللازمة، وتبادل البرامج وإصدار التوصيات والقرارات وتشكيل اللجان والهيئات اللازمة لحماية البيئة.

كما قامت منظمة هيئة الأمم المتحدة وكذلك المنظمات المتخصصة بدور فعال في حماية البيئة بغرض الحد من المشاكل التي تتعرضلها.

حيث قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين تناولنا في المطلب الأول الوكالات التابعة لهيئة الأمم المتحدةأما المطلب لثاني الأجهزةالمتخصصةفيحمايةالبيئة.

## المطلب الأول: الوكالات التابعة لهيئة الأمم المتحدة

تمثل المنظمات الدولية إطارا مهما لتحقيق التعاون الدولي لتطور القانون الدولي للبيئة، فقد تقوم المنظمة الدولية بإعداد اتفاقيات دولية عامة لحماية البيئة، أو اتخاذ قرارات تتضمن بعض القواعد في هذا المجال، كذلك من خلال ما تصدره من توصيات وإعلانات تتضمن تحديد الأسس والمبادئ العامة لحماية البيئة والتي يتعين على الدول الأخذ بها، كما شكلت المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة الإطار التنظيمي لتوحيد الجهود الدولية في مجال حماية البيئة والتنسيق بينها.

### الفرع الأول: منظمة الصحة العالمية (WHO)

تدعم المنضمات الدولية ومنها منظم الصحة العالمي كافة الجهود لمساعدة الدول النامية من أجل الوقاية من الأمراض الوبائية والتغلب على ارتفاع نسبة الوفيات وتكديس جهودها في تدعيم الأنشطة المختلفة بهدف حماية الدول من انتشار الأوبئة والأمراض التي ترتبط بشكل كبير بالفقر ونقص المياه والغذاء، وقد أصبح هدف المنظمة هو الصحة للجميع معبر عن إرادة حقيقية لمعظم دول العالم[1]

وتقوم المنظمة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع المعايير الصحية للبيئة، ويهدف هذا التعاون المشترك إلى تحديد الحدود المسموح بها لكل مادة من المواد التي تلوث البيئة، حيث نعرف منظمة الصحة العالمية بأنها وكالة الأمم المتحدة المختصة بالصحة،وقدأُنشئتفي 7 أبريل 1948. مقرهاالحاليفيجنيف،سويسرا وتضم 194 دولة عضوا، وتعمل المنظمة في جميع

[1] الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية https://www.who.int/en/about اطلع عليه بتاريخ 2022/05/08 على الساعة 00:20سا

أنحاء العالم لتعزيز أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه لجميع الناس، دون النظر إلى العرق أو الدين ونوع الجنس أو المعتقد السياسي أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية.

**أولا: وظائف منظمة الصحة العالمية (مهامها):**

- ينص دستور منظمة الصحة العالمية على وظائف محددة:
- العمل كسلطة توجيه وتنسيق للعمل الصحي للدول.
- إقامة تعاون فعال مع الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وإدارات الصحة الحكومية والمجموعات المهنية وغيرها من المنظمات التي قد تراها مناسبة.
- مساعدة الحكومات، بناءً على طلبها في تعزيز الخدمات الصحية.
- تقديم المساعدة التقنية المناسبة في حالات الطوارئ.
- تجهيز أو تقديم المساعدة والخدمات الصحية، بناء على طلب الأمم المتحدة، لمجموعات خاصة مثل شعوب الأقاليم المشمولة بالوصاية.
- إنشاء وصيانة الخدمات الإدارية والتقنية التي قد تكون مطلوبة، بما في ذلك الخدمات الإحصائية.
- تحفيز وتطوير العمل للقضاء على الأمراض الوبائية.
- العمل بالتعاون مع الوكالات المتخصصة الأخرى عند الضرورة بهدف تحسين التغذية والسكن والصرف الصحي والاستجمام والظروف الاقتصادية أو ظروف العمل.
- اقتراح الاتفاقيات واللوائح، وتقديم التوصيات فيما يتعلق بالأمور الصحية .[1].

[1] أحمد محمود سعيد، استقراء القواعد المسؤولية المدنية في منازعات التلوث البيئي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، د.ط 2007. ص 75.

كما ينص دستور منظمة الصحة العالمية، أن الغرض منها هو توفير أفضل ما يمكن من الحالة الصحية لجميع الشعوب حتى الآن، لتحقيق هذا الهدف بدأت حملة في عام 1998 تسمى (الصحة للجميع في القرن 21)، كما تعتمد الجمعية الصحية العالمية على إعلان (AlmaAta) من عام 1978، ينبغي أن تكون درجة الصحة على مستوى أن تتاح لجميع الناس، ومنتجة اجتماعيا واقتصاديا.

**ثانيا: إدارتها:**

تقوم الدول الأعضاء البالغ عددها 192 دولة بممارسة السلطة الرئاسية في المنظمة عن طريق جمعية الصحة العالمية، حيث تتألف هذه الجمعية من مندوبين للدول الأعضاء، وتقوم الجمعية بإقرار برنامج المنظمة وميزاتها لفترة السنتين التالية والبحث في أهم مسائل السياسة العامة.[1]

**ثالثا: مجال عمل المنظمة:**

تهم هذه المنظمة بتشجيع الأبحاث الطبية، وتقترح عقد الاتفاقيات في شؤون الصحة العالمية وتراقب تفشي الأمراض السارية مثل الجدري والطاعون والأوبئة الخطيرة الأخرى وتعمل على مكافحتها، كما تعمل على توفير الحماية الصحية للأمومة والطفولة، لرفع مستوى الصحة العقلية والنفسية ونشر الوعي من أجل حماية مياه الشرب من التلوث، وتقوم الدول المشاركة بتبادل الخبرات والقضاء على العديد من الأمراض المزمنة والفتاكة، وتقوم أيضا بعقد العديد من الورش التدريبية التي تهدف إلى تطوير الخدمات الصحية.[2]

[1] أمحد محمود سعيد، استقراء القواعد المسؤولية المدنية في منازعات التلوث البيئي، مرجع سابق، ص 79.

[2] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

## الفرع الثاني: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة(FAO)

يشير دستور منظمة الأغذية والزراعة في بداية إقرار جميع الدول الأعضاء في منظمة بعزمها على نهوض بالرفاهية العام عن طريق تعزيز العمل المستقبل للجماعة، وإلى التزام جميع الأعضاء بإبلاغ كل منهم الآخر بالتدابير المتخذة بالتقدم المحرز في ميادين العمل بما يكفل أساسا تحرير الإنسانية من الجوع.[1]

**تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة:**

هي وكالة متخصصة للأمم المتحدة تقوم ببذل جهود لهزيمة الجوع وتحسين التغذية والأمن الغذائي.تتكون منظمة الفاو من 197 دولة عضوا، يقع مقرها الرئيسي في روما إيطاليا، ويحافظ على مكاتب إقليمية وميدانية في جميع أنحاء العالم، وتعمل في أكثر من 130 بلدا، تساعد الحكومات ووكالات التنمية على تنسيق أنشطتها لتحسين وتطوير الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وموارد الأراضي والمياه، كما تجري الأبحاث وتقدم المساعدة الفنية للمشاريع، وتدير البرامج التعليمية التدريبية، وتجمع البيانات عن الإنتاج الزراعي، وإنتاج يساهم في التنمية.[2]

يحكم منظمة الفاو مؤتمر كل سنتين يمثل كل دولة عضو واتحاد الأوروبي الذي ينتخب 49 عضوا في مجلس التنفيذي[3]، يشغل المدير العام حاليا **تشو دونيو** من الصين، منصب المسؤول الإداري الأول وهناك لجان مختلفة تحكم أمور مثل التمويل والبرامج والزراعة ومصايد الأسماك.[4]

---

[1] موقع إلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة، المعنون بـ "زيادة قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود أمام الصدمات وحالات الإجهاد"
http.//w.w.w.fao.org/news/story/ar/item/168569/icode تم الاطلاع يوم 2022/05/10 على 23:15 سا

[2] موقع إلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدةا
http.//w.w.w.fao.org/news/story/ar/item/168569/icode

[3] موقع إلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة
http.//w.w.w.fao.org/news/story/ar/item/168569/icode

[4] موقع إلكتروني لقائمة أعضاء منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة،
http.//w.w.w.fao.org/news/story/ar/item/168569/icode،

**هيكل منظمة الزارعة والأغذية للأمم المتحدة:**

في عام 1951، تم نقل المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة من واشنطن العاصمة بالولايات المتحدة إلى روما بإيطاليا، ليتم توجيه الوكالة من قبل مؤتمر الدول الأعضاء الذي يجتمع كل عامين لمراجعة العمل الذي تقوم به المنظمة والعمل والميزانية لفترة السنتين المقبلتين.[1]

ينتخب المؤتمر مجلسا من 49 دولة عضوا (يمارس مهامه لمدة ثلاث سنوات بالتناوب) يعمل كهيئة حاكمة مؤقتة.

تتألف منظمة الفاو من ثماني أجهزة هي: الزارعة وحماية المستهلك، المناخ، التنوع البيولوجي، إدارة الأراضي والمياه، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، الغابات، خدمات الشركات والتعاون الفني وإدارة البرامج.[2]

**مجالات عملها ومهامها:**

حددت منظمة الأغذية والزراعة الأولويات التالية في حربها ضد الجوع:

المساعدة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

المساهمة في القضاء على الجوع من خلال تسهيل السياسات والالتزامات السياسية لدعم الأمن الغذائي.

جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة.

الحد من الفقر الريفي.

مساعدة فقراء الريف على الوصول إلى موارد وخدمات التي يحتاجون إليها.

[1] منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة، الموقع نفسه.

[2] إدارة منظمة الأغذية والزراعة في الأوقات الصحية، الفاو 2011، ص13.

تمكين النظم الزراعية والغذائية الشاملة والفعالة.

المساعدة في بناء أنظمة غذائية آمنة فعالة.

زيادة قدرة سبل العيش والصمود أمام التهديدات والأزمات.[1]

مساعدة البلدان على الكوارث الطبيعية والبشرية عن طريق الحد من خاطرها.

وتهدف وظائف المنظمةإلى:

- تجمع وتحليل وتفسير ونشر المعلومات المتصلة بالتغذية وأغذية والزراعة.
- صيانة الموارد الطبيعية عن طريق تشجيع العمل الدولي.
- تقديم التقنية بناء على طلب الحكومات.

قرر مجلس المنظمة عام 1972 بأن هناك علاقة وطيدة بين المحافظة على القدرة الإنتاجية للثروات الطبيعية للزراعة والغابات والأسماك وبين البيئة البشرية، لذلك أبرمت منظمة الأغذية والزراعة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1977 مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجالات متعددة منها التعاون لتطوير القانون البيئي على المستوى الوطني والدولي.[2]

كما ساهمت المنظمة في العديد من المؤتمرات منها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريودي جانيرو سنة 1992 وينحصر نشاط المنظمة في جمع ونشر المعلومات التشريعية والدراسات القانونية بشأن المجالات الخطيرة للغذاء والزراعة والبيئة وتقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء وإعداد بعض الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة بالبيئة.[3]

[1] موقع إلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة،
http.//w.w.w.fao.org/news/story/ar/item/168569/icode

[2] عبد الرحيم نصر أحمد، الحماية الدولية للبيئة البرية من أخطار التلوث، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الأغواط، 2010، ص283.

[3] مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المستدامة في 1992.

منذ عام 2010 تمضي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (**FAO**) بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي (**EU**)، والهيئة الدولية لاتفاقية الأمم المتحدة المعنية بمكافحة التصحر (**UNCDD**) بدعم مفوضية الاتحاد الإفريقي (**AUC**) والبلدان المشاركة في تطوير (مبادرة الحاجز الأخضر العظيم في إقليم الساحل والصحراء) على امتداد البلدان الواقعة جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، ويعد هذا النموذج من المبادرات الأكثر حسما لإقليم الساحل والصحراء، حيث تواجه حياة وموارد معيشة الملايين من سكان الريف تحديات خطيرة بسبب تدهور الأراضي المتفاقم وزحف الصحراء عليها.[1]

[1] موقع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، w.w.wfao.org/news/story/ar/item/180509/icode

## المطلب الثاني: الأجهزة المتخصصة في حماية البيئة

أدت منظمة الأمم المتحدة وما زالت الدور المحوري في الحفاظ على البيئة، وهذا من خلال عقد مؤتمرات دولية ولجان دائمة وبرامج خاصة البيئة، حيث تنص ديباجة الميثاق على أنه:" نحن شعوب الأمم المتحدة وقد ألينا على إلى أنفسنا أن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما وأن نرفع مستوى الحياة" وبذلك سمحت هيئة الأمم المتحدة لنفسها بجعل حماية البيئة والمحافظة عليها من أهم أولوياتها، وذلك من خلال إبراز برنامج للأمم المتحدة لحماية البيئة وحركة الحفظ العالمية وإبرازا أيضا هيئة حكومية معنية بتغير المناخ ومنظمة البيئة.

### الفرع الأول: حركة الحفظ العالمية والبرنامج الأممي لحماية البيئة

منظمة الأمم المتحدة: هي واحدة من أكبر وأشهر المنظمات الدولية في القرن العشرين، تأسست عام 1945، حدد ميثاق الأمم المتحدة الغاية من تأسيسها بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين عن طريق اتخاذ تدابير جماعية وفعالة لمنع وإزالة أخطار التي تهدد السلام.

وتشمل أهداف المنظمة وفقا للميثاق الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وحفظ حقوق الإنسان، تقديم مساعدات إنسانية، وتعزيز التنمية المستدامة[1]

كانت مهمة المنظمة في الحفاظ على السلم العالمي،، ونمت عضوية الأمم المتحدة منذ ستينيات القرن العشرين وخضعت لرصد مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة، تجاوزت ميزانية الأمم المتحدة المخصصة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحلول السبعينيات اتفاقا على حفظ السلام.

تتكون الأمم المتحدة من ستة أجهزة رئيسية: الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الوصاية، محكمة العدل الدولية، الأمانة العامة، وتضم العديد من الوكالات

[1]Mahesh prasedtandon, public international LAW all ahabead law agency,p 421.

المتخصصة وصناديق وبرامج مثل: مجموعة البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الغذاء العالمي، واليونيسكو واليونيسيف.[1]

في عام 2000 انعقدت قمة الألفية لمناقشة دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين استمر لثلاث أيام أكبر تجمع لقادة العالم في تاريخ، توج باعتماد جميع دول أعضاء للأهداف الإنمائية للألفية هي التزام بتحقيق التنمية الدولية في مجالات مثل: الحد من الفقر والمساواة بين الجنسين، والصحة العمومية، كان تقدم نحو هذه الأهداف التي كان مقرر تحقيقها بحلول 2015، أعاد مؤتمر القمة العالمية في 2005 تأكيد وتركيز الأمم المتحدة على تعزيز التنمية وحفظ السلام وأعلن عن اطلاق أهداف التنمية المستدامة في عام 2015 لتحل محل أهداف إنمائية للألفية.[2]

وقد شاركت الأمم المتحدة إلى دعوة في نزع السلاح وحفظ السلام، كما تضمن ميثاق الأمم المتحدة في عام 1945 القوانين منظمة للتسليح، إذ اعتبر التسليح معيقا لاستخدام الموارد البشرية والاقتصادية والبيئية.

ونشطت أيضا الأمم المتحدة معاهدات خدمة الأسلحة مثل: معاهدة الفضاء الخارجي 1967، معاهدة عدم انتشار أسلحة نووية 1968، معاهدة الحد من الأسلحة في قاع البحر 1971، ومعاهدة حظر الأسلحة البيولوجية 1992، وذلك لتركيز العديد من بعتات حفظ السلام على نزع السلاح.[3]

---

[1] موقع إلكتروني https.//www.nobel prise.org/nobel.prize/about اطلع عليه 2020/05/30 على الساعة 19:00.

[2] موقع إلكتروني: htt :p//encyklopeda.pwn.pl/haslo/organizacja-narodow- zjednocznych :3951685.html- le 30/05/2022.

[3] موقع إلكتروني:
htt :p//://www.unorg/en/ovr-work/official : languages/ le 2022/05/30.

بدء في تشكيل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 1972. جعلت الأمم المتحدة القضايا البيئية جزءًا بارزا من جدول أعمالها، أدى نجاح في العقدين الأولين من عمل الأمم المتحدة في هذا المجال إلى عقد قمة الأرض عام 1992 في ريو دي جانيرو، والتي سعت إلى إعطاء دفعة لهذه الجهود، في عام 1988 أسس كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ.[1]

يتفق جزء كبير من موازنة الأمم المتحدة على مهنتها الأساسية المتمثلة في حفظ السلام والأمن، وتمويل عمليات السلام تابعة للأمم المتحدة من خلال تقييمات، وموافقة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن على جميع عمليات حفظ السلام.

أكبر المساهمين ماليا لدعم عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة لفترة 2020-2021 هم: الولايات المتحدة، الصين، اليابان، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، روسيا، كندا.[2]

[1] برنامج الأمم المتحدة عام 1972.

[2]The avalonproject : inder-alliadcouncilstatement on the principles of atlanticcharler : septembre 24, 1941.

**الفرع الثاني: الهيئة الحكومية المعنية بتغيير المناخ**

أولا: أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1988 قرارا بإنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ (I.P.C.C) حيث تولت هذه الهيئة تحليل ودراسة مشكلة المناخ، حيث قدمت تقريرا علميا كانت له حجية أمام أعضاء المجتمع الدولي وذلك بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (W.M.O)

كما أصدرت الجمعية العامة عدت تقارير بينت فيها بأن تغيير المناخ صار يمثل مصدر قلق البشرية.[1]

حيث نعرف الهيئة (I.P.C.C) بأنها جهاز علمي يقوم باستعراض وتقييم أحداث المعلومات العلمية والفنية والاجتماعية والاقتصادية المتوفرة في كافة أنحاء العالم وذات الصلة بفهم تغيير المناخ. كما أنها هيئة حكومية دولية مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وقد بلغ عدد الدول الأعضاء فيها حاليا 195 دولة. حيث تجمع على الأقل مرة واحدة كل عام لتتخذ القرارات الرئيسية بشأن برنامج عمل البيئة، وينتخب أعضاء مكتبها بمن فيهم الرئيس، كما أنها تشارك الحكومات في تحديد التقارير وترشيح المؤلفين وفي عملية الاستعراض وقبول التقارير في جلسات عامة.[2]

ويوجد في الهيئة حاليا ثلاث أفرقة عاملة يتناول الفريق العامل الأول الأساس العلمي لتغيير المناخ، فيما يتناول الفريق الثاني آثار تغيير المناخ والتكيف معه والتأثر به، بينما يتناول الفريق العمال الثالث لتخفيف من آثار تغيير المناخ.

[1] د. محمد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي، تغيير المناخ، التحديات والمواجهة، دراسة تحليلية تأصيلية، مقارنة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الفيطالية والبروتوكول كيوتو، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص 658.

[2] المرجع نفسه، ص 659.

ويتمثل الهدف الرئيسي لفرقة العمل المعنية بالعمليات الوطنية لحصر غازات الاحتباس الحراري في وضع وتنقيح منهجيته للتوزيع وإعداد التقارير بشأن الانبعاثات الوطنية للغازات الدافئة وإزالتها.

ثانيا: منظمة الأرصاد الجوية: هي إحدى الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمتخصصة في مجال الأرصاد الجوية، كما أنها المرجعية العالمية لمنظومة الأمم المتحدة، وذلك فيما يخص الغلاف الجوي للأرض، كما أنه من المعروف في القانون الدولي سيادة الدولة تمتد على إقليمها البري والبحري، وهناك العنصر الثالث وهو الجو، الذي يعلو العنصرين السابقين الخاضعين لسيادة الدولة من حيث أن الاهتمام بهذا العنصر لم يبدأ في مطلع القرن العشرين، بداية من محاولات الطيران الأولى، حيث علق الفقهاء على دراسة الوضع القانوني للجو.[1]

باعتبار الغلاف الجوي أحد المشتركات العالمية التي يمكن استخدامها من طرف الجميع، فإذا كان عن الاستعمال دون سيطرة فذلك ما يؤدي إلى إتلاف هذا الأخير.

كما انبثقت (WMO) منذ إنشائها عن المنظمة الدولية للأرصاد الجوية (IMO) والتي تأسست في عام 1873. وصارت تهتم بالأحوال الجوية منذ مدة طويلة، إلى غاية عام 1951، فأصبحت وكالة تابعة للأمم المتحدة منذ هذا التاريخ متخصصة في شؤون الطقس والمناخ.[2]

وتتألف منظمة الأرصاد الجوية على حوالي 189 دولة من دول العالم، بحيث أن المؤتمر العالمي للأرصاد الجوية على الهيئة العليا لها. ويجتمع أعضاء المؤتمر مرة واحدة خلال أربع سنوات، فيحضره مندوبون الدول من أجل تحديد السياسة العامة الرامية إلى تحقيق أهداف المنظمة والتخطيط المستقبلي للحد من الظواهر المضرة بالبيئة. ويتم خلال المؤتمر انتخاب رئيس المنظمة ونوابه وأعضاء المجلس التنفيذي، والأمين العام للمنظمة. وكذا اعتماد الخطط اللازمة. كما يختص المجلس التنفيذي للمنظمة بالتنسيق مع برامج المنظمة على الحرص على استخدام مواردها المالية وذلك

[1] د. عصام العطية، القانون الدولي العام، جامعة بغداد، ط 5، 1993، ص 277.

[2] تم الدخول إلى هذا الموقع بتاريخ 2022/05/28: http://www.wmo.unr/pages/thmos-ar-html.

طبقا لقرارات المؤتمر. كما يتألف هذا المجلس من 37 مدير منبثقين من المواقف الوطنية لهيئات الأرصاد الجوية، فيجتمعون مرة واحدة على الأقل كل عام، لمتابعة وتنفيذ أهم القرارات والبرامج التي انبثقت عن المؤتمر.[1]

لقد شاركت (WMO) في تقديم كافة الدعم التقني والفني لهيئة (IMO) لاسيما فيما يتعلق بإعداد البيان السنوي الشامل في حالة المناخ في العالم كما أنها تقوم:

أ. تتعاون (WMO) مع المواقف الوطنية للدول، وذلك من اجل تقديم الدعم التقني لرصد تغيرات الجو والمناخ، وكذلك تبادل البيانات والمعلومات المناخية، وكذا إنشاء بيانات في مجال الطقس يستفيد منها كل دول العالم.

ب. تقوم منظمة (WMO) برصد كل التغيرات والتي تحدث على مستوى مياه البحر والمحيطات باعتبارها أكثر الآثار السلبية المساعدة في تغيير المناخ، وخاصة في المناطق المنخفضة التي يكون فيها ارتفاع المياه نسبيا لكوارث طبيعية حقيقية كما أنها توفر المعلومات الحيوية والمستقاة في أنظمة الإنذار المبكر. وذلك التقارير المنشورة بالموقع الرسمي للمنظمة.

ج. تساعد المنظمة (WMO) كافة مرافق الأرصاد في دول العالم باستخدام تكنولوجيا الأرصاد الجوية في مجالات عدة كالزراعة والطيران والملاحة.

د. كما تقوم منظمة (WMO) بإنشاء عدة برامج للتعامل مع تغير المناخ منه: برنامج التطبيق الفعال للمعارف والمعلومات المناخية وذلك لصالح المجتمعات، والخاص بتقديم النشرات الجوية.

هـ. كما تقوم المنظمة بدور مميز ضمن الجهود الدولية المتعلقة بمراقبة البيئة وحمايتها فتقوم رفقة وكالات الأمم المتحدة الأخرى وكذا المرافق الوطنية للأرصاد الجوية، بتنفيذ عد من الاتفاقيات

[1] بريش بلقاسم، الحماية الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة جيلالي الياس، سيدي بلعباس، الجزائر، عام 2018، ص 177.

المتصلة بالبيئة، وإسداء المشورة والتقييمات العلمية الخاصة بالمسائل المتعلقة بالأحوال الجوية للدول والحكومات.[1]

[1] بريش بلقاسم، الحماية الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، مرجع سابق، ص 118.

## المبحث الثاني: الجهود الدولية لحماية البيئة في إطار المنظمات الحكومية

إن فكرة حماية البيئة، أصبحت من أهم القضايا التي بات المجتمع الدولي مهتما بها في الوقت الراهن، فالتلوث الذي تعرضت له البيئة نتيجة للنهضة الصناعية والتقدم التكنولوجي في هذا العصر بات مشكلة عالمية لا تعترف بالحدود السياسية لذلك حظيت باهتمام دولي وفي نفس الإطار اهتمت أيضا المنظمات الدولية بمجال إضفاء حماية قانونية على البيئة، وذلك باعتبار هذه المنظمات كطرف فاعل وأساسي في التنمية المستدامة، وكذلك المنظمات غير الحكومية كان لها جانب من ناحية اهتمامها بمجال البيئة، كما ساهمت الاتفاقيات الدولية أيضا بحماية البيئة.[1]

إن كل هذه الجهود جاءت من أجل ترسيخ فكرة تحمل المسؤولية لدى الدول في مجال حماية وتحسين البيئة للأجيال الحاضرة والمستقبلية وكخطوة على طريق التنميةلكي نعالج هذا المحور تطرقنا في تقسيمه إلى مطلبين: المطلب الأول يتضمن تمويل المشاريع الدولية لحماية البيئة ومؤتمرات الدولية، والمطلب الثاني يتضمن اتفاقيات الدولية لحماية البيئة.[2]

[1] محمد علاء عبد المنعم، مستقبل التعاون الدولي في ضوء قمة الأرض، مجلة السياسة الدولية، العدد 150، مؤسسة الأهرام عدد الصفحات 252- 257 ، مصر أكتوبر 2002. ص 254.

[2] رياض صالح أب العطا، دور القانون الدولي في حماية البيئة، ط/2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.، ص 14.

## المطلب الأول: تمويل المشاريع الدولية لحماية البيئة ومؤتمرات الدولية

تزايد الاهتمام الدولي بالمشاريع البيئية والكيفية التي تتم دراسة جدارتها من خلال دراسة الأثر البيئي لها للوصول إلى مشاريع مستدامة تحقق ثلاثية التنمية المستدامة المتمثلة في حماية البيئة، العدالة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية، لذلك تبرز سياسة التمويل كإحدى أهم الوسائل الفعالة لتوجيه الموارد المالية نحو الاستثمار الأخضر.[1]كما أسهمت المؤتمرات الدولية من خلال المبادئ والتوصيات الصادرة عنها في حماية البيئة الإنسانية، وساعدت في وضع العديد من القواعد القانونية التي شكلت اللبنة الأولى في القانون الدولي البيئي وكيفية حماية خدمات النظام البيئي وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفرعين، حيث يتضمن الفرع الأول تمويل مشاريع الدولية لحماية البيئة، والفرع الثاني المؤتمرات الولية لحماية البيئة في العصر الحديث.

### الفرع الأول تمويل مشاريع الدولية لحماية البيئة

يعود تاريخ التنمية المستدامة في الأمم المتحدة إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم السويدي في عام 1972، كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البرية أول مؤتمر رئيسي للأمم المتحدة بشأن قضية البيئة،واعتمد المؤتمر إعلان وخطة عمل ستوكهولم الذي حدد مبادئ الحفاظ على البيئة البشرية وتعزيزها مع توصيات للعمل البيئي الدولي، كما أنشأ المؤتمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة (**UNEP**) وهو أول برنامج للأمم المتحدة يعمل فقط على قضايا البيئة.[2]

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زيط، التنمية المستدامة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص5

[2] مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، ستوكهولم 1972

بعد عشرين عاما، في قضية الأرض التاريخية في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992 سعت الأمم المتحدة إلى مساعدة الحكومات على إعادة التفكير في التنمية الاقتصادية وإيجاد طرق لوقف تلويث الكوكب واستنفاد موارده الطبيعية.[1]

كانت **قمة الأرض** والتي استمرت لمدة أسبوعين ذروة عملية بدأت في ديسمبر 1989 للتخطيط والتعليم والمفاوضات بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مما أدى إلى اعتماد جدول أعمال القرن 21، وهو توافق عالمي رسمي في الآراء بشأن التنمية والتعاون البيئي.[2]

كان الأساس لجدول أعمال القرن 21 هو الإقرار بأن حماية البيئة تتطلب التعاون الدولي عبر الحدود، وكان جدول أعمال القرن 21 معني بأن يعكس إجماعا دوليا لدعم وتكملة الاستراتيجيات والخطط الوطنية للتنمية المستدامة، ودعا جميع الدول المشاركة في تحسين النظم الإيكولوجية وحمايتها وإدارتها بشكل أفضل وتحمل مسؤولية المستقبل بنهج إشراكي.[3]

ونتج عن قمة الأرض أيضا إعلان ريو الذي تضمن 27 مبدأ بشأن الشركات الجديدة والتنمية من خلال التعاون بين دول والقطاعات الاجتماعية والأفراد، أنها تعكس مسؤولية البشر عن التنمية لمستدامة حتى الدول في استخدام مواردها خاصة سياساتها البيئية والإنمائية، والحاجة إلى التعاون الدولي في القضاء على الفقر وحماية البيئةكانت الفكرة أن الدول يجب أن تعمل بروح الشراكة العالمية للحفاظ على سلامية نظام إيكولوجي للأرض وحمايته.[4]

---

[1] مصطفى كمال طلبة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إنقاذ كوكبنا، مركز دراسات الوحدة العربية، ط/1، بيروت، 1995، ص274

[2] - Jacques André Hertig, études d'impact sur l'environnement, presse polytechnique et universitaire, romandes, Italy, 2006, P27

[3] الأمم المتحدة، جدول أعمال القرن 21، www.UN.org/voir le 16/04/2022.

[4] إعلان ريو حول البيئة والتنمية، موقع: www.UN.org/voir le 16/04/2022

في مؤتمر ريو التاريخي، اعتمدت 172 حكومة ممثلة برؤساء الدول ثلاث اتفاقيات رئيسية لترجمة النهج المستقبلية للتنمية، جدول إعلان القرن 21، وإعلان ريو، وكذلك بيان مبادئ الغابات، وهي مجموعة من مبادئ لدعم الإدارة المستدامة للغابات في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى فتح صكين ملزمين قانونا للتوقيع في قمة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، وفتح الباب لمفاوضات بشأن اتفاقية مكافحة التصحر والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1996، وقد تميز ريو بحجمه ومجموعة المشاكل التي تمت مناقشها.[1]

**ما نتج عن مؤتمر ريو من سنة (1997 إلى 2015) حيث:**

في عام 1997: عقدت دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة للبيئة، تعرف أيضا باسم **قمة الأرض + 5** وهو معني بتنفيذ جدول أعمال القرن 21 اقترحت برنامجا لمواصلة التنفيذ.

بعد ثلاث سنوات في عام 2000: أقرت قمة الألفية أهدافا إنمائية ثمانية للألفيةهي:

القضاء على الفقر المدقع والجوع.

تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.

تعزيز المساواة بين الجنسين.

إتاحة خدمات الصحة الانجابية.

مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى.[2]

الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول 2010.

[1] كلود موسيلر، بيتر جيمس، إدارة البيئة من اجل جودة الحياة، ترجمة: علاء أحمد صالح، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2001، ص81

[2] إعلان ريو حول البيئة والتنمية موقع 16/04/2022 le www.un.org/voir.

معالجة الاحتياجات الخاصة بالبلدان الأقل نماءاً

في عام 2002: وضعت القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ خطة عمل جديدة

في أعوام 2003- 2008 -2010: استعرضت أهدافا إنمائية في نيويورك.

تبع ذلك في عام 2012: في ريو مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إنشاء جمعية الأمم المتحدة للبيئة، لتصبح هيئة رفيعة المستوى في العالم لصنع القرار بشأن البيئة.

وفي عام 2013: وقبل عامين من موعد نهائي المدد لتحقيق أهداف إنمائية عقدت فعالية استثنائية في نيويورك حيث وافقت الدول الأعضاء على عقد قمة رفيعة المستوى في سبتمبر 2015 لاعتماد مجموعة جديدة من الأهداف والتي شأنها أن تبني أسس حددتها أهداف إنمائية للألفية.

وبعد عامين في عام 2015: أصدرت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة جدول أعمال القرن 2030 وأهداف التنمية المستدامة.[1]

[1] الأمم المتحدة، جدول أعمال القرن 21، .www.UN.org/voir le 16/04/2022..

**الفرع الثاني: المؤتمرات الدولية لحماية البيئة في العصر الجديد**

**مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (مؤتمر باريس 2015):**

انعقد مؤتمر تغير المناخ في الفترة من 02 نوفمبر إلى 13 ديسمبر 2015 في باريس فرنسا، هذا المؤتمر الدورة 21 لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، والدورة 11 لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، كما انعقدت 3 هيئات فرعية وهي الدورة 43 للهيئة الفرعية للمنشورة العلمية والتكنولوجية والدورة 43 للهيئة الفرعية للتنفيذ والجزء الثاني عشر من الدورة الثانية للفريق العامل المختص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز.وقد حضر المؤتمر ما يزيد عن 36000 مشارك منهم 23600 من ممثلي الحكومات و9400 من مندوبي هيئات ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني و3700 من أعضاء وسائل الإعلام.[1]

قد تركز العمل في باريس على دفع المفاوضات الخاصة بنتائج باريس وتشمل اتفاقية ملزمة قانون والقرارات ذات الصلة بهدف إتمام الوفاء بالمهام والالتزامات المحددة في ديربان جنوب إفريقيا بالدورة 17 لمؤتمر الأطراف، حيث تم تكليف فريق عمل بإعداد بروتوكول أو أداة قانونية أخرى، أو نتيجة يتفق عليها بموجب اتفاقية الإطارية تنطبق على جميع الأطراف، ويتم إقرارها في الدورة 21 لمؤتمر الأطراف.[2]

وفي يوم الاثنين 30 نوفمبر تم عقد اجتماع القادة والذي ضم ما يزيد على 150 عضواً من رؤساء الدول والحكومات وذلك بهدف خلق الإدارة السياسية نحو عقد الاتفاقية وخلال الأسبوع الأول تركز العمل في الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز قام فريق العمل بتكوين فريق اتصال للنظر في القضايا الشاملة والبنود غير المتصلة بمواد الاتفاقية، كما قام بتكوين

[1] نشرة المفاوضات الأرض، ملخص مؤتمر الأرض، اتفاقية تغير المناخ، باريس، 2015، موقع:
henb.iisd.org/vol12/enb12663a.htmil ، بتاريخ 20 أفريل 2022، على الساعة 23:00

[2] نشرة مفاوضات الأرض، نفس المرجع.

فريق للعمل على نص القرار الخاص بطموح ما قبل 2020.بعد إغلاق الفريق العمل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز يوم السبت 5 ديسمبر/كانون الأول وإحالة نتائجه إلى مؤتمر الأطراف تم إنشاء لجنة باريس التابعة لرئاسة الدورة 21 لمؤتمر الأطراف لاستكمال العمل على مسودة الاتفاقية ،وانعقدت المحادثات الوزارية والثنائية والمشاورات الأخرى ضمت إلى لجنة باريس من 6 إلى 12 ديسمبر، وبعد قيام هذه الرئاسة لرئاسة الأطراف بمشاورة مكثفة يومي 10 و11 ديسمبر ، وانعقدت لجنة باريس صباح يوم 12 ديسمبر لعرض النص النهائي، وبعد مشاورات بين مجموعات أطراف انعقدت لجنة باريس مرة أخرى في المساء لإحالة النص النهائي لاتفاقية باريس والقرار ذي صلة إلى الدورة 21 لمؤتمر الأطراف[1].

كما صدر 34 قرارا، 23 منها بموجب مؤتمر الأطراف و12 بموجب الأطراف العامل بوصفه اجتماع أطراف بروتوكول كيوتو تقديم التوجيه والإرشادات المنهجية لتقليل الانبعاثات وتدهور الغابات في الدول النامية ودور الحفاظ على الغابات والتنمية المستدامة لها، وتعزيز الكربون في الغابات (المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في الدول النامية)، وتقديم التوجيه لآلية التنمية النظيفة وتنفيذ المشرك وإقرار موازنة البرنامج لاتفاقية إطارية لفترة السنتين (2017/2016).[2]

[1] نشرة المفاوضات، مرجع سابق

[2] بروتوكول كيوتو للحد ن ظاهرة انبعاث الغازات السامة إلى الغلاف الجوي لعام 1997

**المؤتمر العالمي للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة الأول (من 03 إلى 11 سبتمبر 2021 في مدينة مرسيليا):**

بعد هذا الحدث إحدى أهم الفعاليات الدولية المخصصة للتنوع البيولوجي ويحشد هذا المؤتمر الذي ينظم مرة كل أربع أعوام، خبراء في صون طبيعة في العالم من مجالات السياسة والبحوث والجمعيات والمنظمات الدولة الكبرى.وسيسلط هذا المؤتمر الضوء على التزام عالمي يتمحور حول القضايا السبع الرئيسية التالية: المناظر الطبيعية، المياه العذبة، المحيطات، تغير المناخ، الحقوق والحوكمة، المعارف والابتكار والتكنولوجيا والنظم الاقتصادية والمالية.

**صون التنوع البيولوجي ونظم الإيكولوجية من أولويات فرنسا:**

تؤكد فرنسا من خلال هذا المؤتمر التزامها من أجل صون التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية ودورها القيادي على الصعيد الدولي في القضايا البيئية والمناخية على نطاق واسع.ويتيح هذا الاجتماع الذي يضم الدول وسلطات محلية وعلماء، وممثلين عن القطاع الخاص وعن المجتمع المدني فرصة فريدة للحفاظ على أرفع مستويات الجهود الدولية المبذولة من أجل التنوع البيولوجي، وسيمثل هذا المؤتمر إحدى أولى الفعاليات الواسعة النطاق التي تنعقد من أجل البيئة[1].

منذ بداية تفشي جائحة فيروس كورونا ، وقبل الدورة الخامسة عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي التي ستعقد في كونمين وقبل الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان تغير المناخ التي ستعقد في غلاسكو.[2]

[1] اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي

[2] اتفاقية الأمم المتحدة بشان تغير المناخ

وسيتيح المؤتمر بذلك فرصة تقييم المبادرات التي استهلت في إطار مؤتمر **الكوكب الواحد** الذي عقد في كانون الثاني/يناير 2021 في باريس والذي خصص للتنوع البيولوجي التي ينبغي أن يتحقق من خلالها في مجال التنوع البيولوجي ما تحقق في دورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في مجال المناخ، ألا هو تحديد إطار عمل في مجال التنوع البيولوجي على المستوى العالمي، أما بعد عام 2020 وسيحفز المؤتمر الدولي لحفظ الطبيعة بالفعل التبادل بين مشاركين فيه —فيه بشان– تحقيق الأهداف الرئيسية في ذلك الإطار العالمي، وعلى سبيل المثال تلك أهداف الحماية بنسبة 30% من كرة أرضية وحماية أنواع وحشد الموارد المالية.وسندرج الروابط بين التنوع البيولوجي وصحة من جهة والمسائل المتعلقة بالإنعاش الاقتصادي القائم من جهة أخرى، وفي سياق حديث في ظل الأزمة الصحية راهنة على غرار نهج **صحة واحدة** التي تدعمه فرنسا دعما فاعلا من خلال فريق خبراء رفيع المستوى ومبادرة مشروع تجنب ظهور الأمراض الحيوانية[1].

[1] اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي، الدورة الخامسة عشر لمؤتمر الأطراف

## المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة

تلعب الاتفاقيات دورا هام في مجال حماية البيئة، وتمثل إطارا مناسبا لبذل جهود مختلفة من أجل العمل على تحقيق هذه الحماية حيث تمتلك العديد من آليات وأجهزة تابعة لها، والتي تمكنها من القيام بهذه المهمة[1].

### الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة قبل مؤتمر ريو

### اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث برشلونة 1976

نظرا لأهمية حوض البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه حولي 17 دولة بين دول متطورة، وأخرى نامية بالإضافة إلى كونه مدا طبيعيا هاما لجميع الدول المطلة عليه باعتباره يربط بين قارات العالم الخمس وتتواجد به قناة السويس التي تربط الشمال بالجنوب. لهذه الأسباب اتجهت الجهود الدولية لحماية البيئة البحرية الإقليمية، ووضعت اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط سنة 1976 التي تعد أول اتفاقية تهتم بالأحكام العام ولم تهتم بالتفاصيل، وبالتالي فهي لا تتوفر على صفة التنفيذ الذاتي بل تهدف إلى إرساء قواعد لحماية البيئة البحرية من خلال إقرار قوانين وقواعد قانونية ولوائح الدول الأعضاء[2].

ألحق بهذه الاتفاقية أربعة بروتوكولات ووقع على اثنان منها خلال توقيع على الاتفاقية بينما وقع البروتوكول الثالث في أثينا سنة 1980 ووقع البروتوكول الرابع في جنيف سنة 1981، دخلت حيز التنفيذ سنة 1989، وهي سارية المفعول على إقليم البحر الأبيض المتوسط وتسعى إلى

[1] أحمد مُحَمَّد الجمل، حماية البيئة البحرية من التلوث في ظل التشريعات الوطنية والإقليمية والمعاهدات الدولية، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، ص78

[2] اتفاقية برشلونة المتعلقة بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث لعام 1976.

تحقيق التعاون الإقليمي بين دول المنطقة في إطار سياسة شاملة لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث وهي:

اتخاذ التدابير المناسبة لمنع تلوث البحر من أي سبب.

اتخاذ التدابير اللازمة للحد من حالات تلوث طارئة أيا كان سببها[1].

ووضع برنامج لرصد حالات التلوث في البحر الأبيض المتوسط، وتحديد المسؤولية والتعويض عن الضرر الناشئ عن مخالفة أحكام الاتفاقية.

**اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة 1982:**

خصصت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أحد أجزائها وهو الجزء الثاني عشر للقواعد المستهدفة حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، ويشتمل هذا الجزء على 46 مادة نظمت اتفاقية من خلالها أسلوب مكافحة التلوث وحماية البيئة البحرية[2].

فقد تناولت المادة 210 موضوع التلوث الناجم عن إغراق النفايات، وألقت على الدول الساحلية الالتزام بوضع القوانين والأنظمة التي تكفل منع تلوث البيئة البحرية عن طريق إغراق وخفضه والسيطرة عليه كما أوجبت عليها أن تسعى من خلال منظمات الدولية المختصة أو طريق وضع قواعد ومعايير دولية في هذا الشأن[3].

[1] البروتوكول الثالث لاتفاقية 1980 الخاصة بالحضر أو التقييد استخدام الأسلحة التقليدية.

[2] فتح باب التوقيع على الاتفاقيات الأمم المتحدة لقانون البحار، 12 ديسمبر 1982، ودخل حيز النفاذ في 1994/11/16، وتشمل الاتفاقية على 320 مادة، فضلا عن سعة الملاحق

[3] المادة 210 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، 1982

وفي جميع الأحوال يجب ألا يتم الإغراق داخل البحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة أو الجرف القاري بغير موافقة صريحة مسبقة من الدول الساحلية التي لها الحق في الإذن بهذا الإغراق وتنظيمه.وفي النهاية تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة 1982 هي ثمرة جهود المجتمع الدولي من خلال دورات الأمم المتحدة الثالث للبحار الإحدى عشر، هذا المؤتمر نجح لأول مرة على الساحة الدولية في أن يضع قواعد قانونية دولية موحدة تلتزم بها دول أعضاء الجمعة الدولية على أساس أنها قواعد لا تخدم مصالح فئة دون أخرى، وإنما تتعلق بموضوع يمس سلامة البيئة البحرية ويرتبط بحياة الإنسان ومستقبله[1].

**اتفاقية فيينا لحماية طبقة الآوزون سنة 1985:**

إن اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون هي اتفاقية إطارية، بمعنى أنها وثيقة لها هدف ولا تضع قواعد تفصيلية ولكنها تقيم إطارا دستوريا أو تأسيسيا ينتج هذه القواعد.

وجاء في ديباجة الاتفاقية أنه من أهم أهداف الاتفاقية هو حماية صحة الإنسان والبيئة من الآثار السلبية الناجمة عن إجراء تغييرات في طبقة الأوزون وتطالب هذه الأخيرة بإحداث تعاون على مستوى العالم للحفاظ على هذه الطبقة.

وقد حددت الاتفاقية مجموعة من الالتزامات التي تقع على عاتق الدول الأطراف من أجل حماية طبقة الأوزون على النحو التالي:[2]

التزام الدول الأطراف وفقا لإمكانياتها والوسائل المتاحة لها بالتعاون فيما بينها.

[1] محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، ج2، القاعدة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص470

[2] اتفاقية فيينا الخاصة بحماية طبقة الأوزون، "الخاص بالمواد التي تعمل على تآكل طبقة الأوزون لعام 1985"

التزام الدول الأطراف باتخاذ التدابير التشريعية والإدارية المناسبة والتعاون من اجل تنسيق السياسات لمراقبة أو تحديد أو خفض أو منع الأنشطة البشرية التي تقع على حدودها الإقليمية والخاضعة لها.

التزام الدول الأطراف بالتعاون من أجل وضع تدابير ومعايير وإجراءات تتفق عليها.

التزام الدول الأطراف بأن تعتمد وفقا لقواعد القانون الدولي.

الالتزام الدول الأطراف بالتعاون مع الهيئات الدولية المختصة لإجراء بحوث وعمليات تقويم علمية فيما يتعلق بالتأثير على طبقة الأوزون.

فاتفاقية فيينا أول اتفاقية تعترف بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات وقائية ضد مواد مستنزفة لطبقة الأوزون.[1]

**اتفاقية بازل لنقل النفايات عبر الحدود 22 مارس 1989:**

تتويجا للمجهودات الدولية من أجل إنقاذ البيئة والكائنات الحية من تلوث عن حركة ونقل النفايات، فقد تم توقيع على اتفاقية بازل بسويسرا وخاصة بالسيطرة والتحكم في حركة النفايات الخطرة والتي أرست مجموعة من المبادئ في هذا المجال وهي:[2]

تخفيف إنتاج النفايات الخطرة إلى الحد الأدنى.

تسهيل التخلص من النفايات الخطرة في دولة الإنتاج.

الالتزام بعدم تصدير النفايات الخطرة والاستثناءات عليه.

خفض حركة النفايات الخطرة.

فهدف اتفاقية بازل الرئيسي هو التقليل من حركة النفايات الخطرة وأيضا خفض كميات النفايات الخطرة كلما كان ذلك ممكنا ومساعدة الدول السائرة في النمو في إدارة نفاياتها نظريا

[1] رياض أبو عطاء، حماية البيئة من منظور القانون الدولي، ط/1، دار الجامعة الجديدة، 2009، ص146

[2] اتفاقية بازل الخاصة بالتحكم في نقل النفايات الخطيرة عبر الحدود والتخلص منها، 1989

وعمليا، والجدير بالذكر انه لا يجوز شحن النفايات من الدولة المصدرة على الدولة المتلقية من دون موافقة الأخيرة وإعلامها بذلك، وفي هذا الإجراء تعزيز للسيادة الوطنية للدولة المتلقية.[1]

ولقد حددت الاتفاقية بعض المهام والاختصاصات للدول الأطراف للرقابة على تنفيذ الاتفاقية وذلك وفقا للمادة 15 من الاتفاقية وهي:

تشجيع توفيق السياسات والاستراتيجيات والتدابير المناسبة للتقليل من ضرر النفايات الخطرة على صحة البشرية والبيئة في حد أدنى.

النظر في اعتماد البروتوكولت حسب الحاجة.

إنشاء آلية هيئات فرعية يراها ضرورية لتنفيذ هذه الاتفاقية.

تقييم فاعلية الاتفاقية والنظر في فرض حظر كلي أو جزئي على عمليات نقل النفايات عبر الحدود.[2]

وأخيرا اتفاقية بازل لم تقدم تعريفا واضحا للنفايات الخطرة، واكتفت بوضع قواعد لهذه النفايات يتفق عليها، وقد أدى غياب تعريف مقبول للنفايات الخطرة في اتفاقية بازل إلى صعوبة تنفيذها، وهذه الصعوبة تزداد في الدول النامية التي لا يتوافر لديها الخبرات الفنية والمعدات اللازمة للاختبارات والتحاليل اللازمة.[3]

[1]Robert Lee et Jane Dwasi, corporation and the environement, UNEP, 2006, P362

[2]المادة 15 من اتفاقية بازل 1989

[3] العايب جمال، التنوع البيولوجي كبعد في القانون الدولي والجهود الدولية والجزائرية لحمايته، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر، 2005، ص15.

## الفرع الثاني: اتفاقيات الدولية لحماية البيئة بعد مؤتمر ريو

### اتفاقية التنوع البيولوجي

لقد ساهمت الأخطار البيئية الناجمة أساسا عن الأنشطة البيئية إلى بروز ظاهرة جديدة تعرف بتراجع الكائنات الحية من حيث العدد والنوع بفعل الأنشطة التي يقوم بها الإنسان، بحيث يعتبر مصطلح التنوع البيولوجي مصطلح حديث لم يعرف إلا في منتصف الثمانينيات.ويشير التنوع البيولوجي إلى مستويات مختلفة من الكائنات الحية التي تعيش في النظم الإيكولوجية المختلفة والتي تعد نتاج الملايين من سنوات التطور، وتشير لإحصائيات إلى انقراض أنواع عديدة من الكائنات الحية.نظرا لخطورة فقدان التنوع البيولوجي تم ذلك في نيروبي في شهر ماي 1992 صياغة اتفاقية خاصة بالتنوع البيولوجي، والتي طرحت التوقيع عليها في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بريو دي جانيرو، وأصبحت نافذة في 29 ديسمبر 1993 والتي عرّفت التنوع البيولوجي على أنه:" تباين الكائنات الحية المستمدة من كافة المصادر بما فيها أمور أخرى".[1]

كما تضمنت هذه الاتفاقية مجموعة من الأهداف تتمحور أساسا حول حماية التنوع البيولوجي وصياغته على نحو قابل للاستمرار.[2]

[1] اتفاقية التنوع البيولوجي، 1992

[2] محمود جاسم، نجمي الراشدي، ضمانات تنفيذ اتفاقيات حماية البيئة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص:361.360

**اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ:**

تم إبرام هذه الاتفاقية سنة 1992 بعد انعقاد مؤتمر **قمة الأرض** بشأن تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الجو عند مستوى لا يشكل خطورة على مناخ الأرض مع تحمل كافة الدول مسؤولية مشتركة ومتفاوتة وفقا لإمكانيات كل دولة خاصة الدول التي تتصدر الدور الريادي، قسمت هذه الاتفاقية الدول على ثلاث فئات:[1]

دول المرفق الأول: انحصر عددها في 26 دولة اتفقت على تثبيت انبعاث ثاني أكسيد الكربون عند مستويات محددة.

دول المرفق الثاني: وهي 25 دولة

دول المرفق الثالث: وهي الدول النامية.

ألزمت اتفاقية كل الدول بتقليل انبعاث الغازات مع تقديم المساعدات الفنية والمالية للدول النامية لمواجهة مشكلات تغير المناخ، وكذلك تسهيل نقل التكنولوجيا واكتسابها، بالإضافة إلى اتفاق الدول على تحمل المسؤولية الإيكولوجية والتي تقرر عنها إبراز الالتزامات التالية:

القيام بإجراءات وقائية لمنع أو تقليل مسببات تغيير المناخ.

تضمين سياسة حماية المناخ في برامج التنمية الوطنية.

تشجيع التعاون التكنولوجي لتقليل انبعاث الغازات الدفيئة.

نشر الوعي والثقافة البيئية في تعريفات البشر.[2]

[1] حسني أمين، مقدمات القانون الدولي البيئي، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، 1992، ص130

[2] عطية حسين أفندي، الإدارة الدولية للبيئة، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، 1992، ص79

كما ألزم **بروتوكول كيوتو** 38 دولة لسنة 1997 الملحق باتفاقية تغير المناخ التقليل من انبعاث الغازات الدفيئة بنسب مختلفة خلال فترة (2008-2012)، حيث تم الاتفاق على أنه: يجب خفض انبعاث البواليع، المستودعات مثل: الغابات، التربة نظرا لامتصاصها الغازات الدفيئة في الجو وتتحمل الدول المصنعة مسؤولية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية مع مراعاة التكلفة الاقتصادية وتحقيق الهدف بأقل خسائر ممكنة[1].

يتضح من خلال هذه الالتزامات أن بروتوكول كيوتو سار على نفس نسق الاتفاقيات مع مراعاة مطالب الدول النامية وسعي الدول المتقدمة في المبادرة بتقديم العون لها لمواجهة قضايا البيئة.

**نتائج الاتفاقية:**

لم تفلح مجهودات الدول النامية في تضمين اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية في تحديد أهداف واضحة تسعى من خلالها لتخفيف انبعاث غازات الاحتباس الحراري، كما جاءت الاتفاقية خالية من أي جداول زمنية للتطبيق العملي.

تضمن بروتوكول كيوتو صيغة تنفيذية لمجموعة من الالتزامات القانونية المحددة الواقعة على عاتق الدول المتقدمة لتحديد مستوى الانبعاث الحراري، وبهذا يعتبر خطوة جوهرية للتضافر الدولي بغرض تجنب مخاطر التغير المناخي[2].

[1] محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، ج2، القاعدة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص470

[2] نرمين السعدي، بروتوكول كيوتو أزمة تغير المناخ، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 145، القاهرة، 2001، ص204

**اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لسنة 1994:**

ففي عام 1994 نظمت الأمم المتحدة مؤتمرا دوليا لمكافحة التصحر، وأوصت بإيجاد تعان دولي لمكافحته، كما أوصت الدول المتعرضة للتصحر والجفاف بإعداد برامج تكون أهدافها التعرف على العوامل المساهمة في عملية التصحر واتخاذ الإجراءات المناسبة لمكافحته والوقاية منه والتخفيف من حدة آثار الجفاف، وينبغي أن تحتوي هذه البرامج على:

أساليب تحسين مستوى قدرات البلاد من حيث علوم الأرصاد والطقس والمياه.

برامج لتقوية استعداد البلاد لمواجهة وإدارة إصابة البلاد بالجفاف.

تأسيس نظم لتأمين الغذاء بما في ذلك التخزين والتسويق.

مشاريع بديلة لكسب الرزق مما قد يوفر لأصحاب الأراضي وسال بديلة.

مصادر دخولهم في حالة إصابة أراضيهم بالجفاف.

برامج الري المستدام من أجل المحاصيل والمواشي معا.

برامج تعليم أساليب الملائمة للزراعة.

تقوية إمكانات البحث العلمي والتدريب في البلاد[1].

[1] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، 1994

حرصت هذه الاتفاقية على إرساء مبدأ حسن الجوار حيث جاء في ديباجة الاتفاقية أن الدول ذات السيادة الحق في استغلال مواردها الخاصة عملا بسياساتها البيئية والإنمائية، وهي مسؤولة عن ضمان أن الأنشطة داخل ولايتها لا تسبب ضررا للبيئة للدول الأخرى والمناطق الواقعة خارج الحدود الوطنية. إتباع منهج يقوم على التوجيه من القاعدة على القمة وعلى المشاركة ويركز على التدابير المتخذة على المستوى المحلي مع إجراءات مساندة للمستويات الأخرى.وتتبين لدى استخدام الموارد البشرية والمالية والفنية وعقد شراكة تنشأ بمقتضاه صلات بين البلدان النامية المتأثرة مع أطراف من البلدان المتقدمة، وبين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.[1]

دعت الاتفاقية إلى إنشاء أدوات التالية:

**برامج العمل القطرية:** تنفذ البلدان المتأثرة بالتصحر اتفاقية بوضع وتنفيذ برامج عمل قطرية وإقليمية فرعية.

**اتفاقات الشراكة:** توضع برامج العمل الخاصة بالاتفاقية عن طريق التشاور بين البلدان المتأثرة والجهات المانحة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، كما ينتج عن هذا التشاور اتفاقات الشراكة تحدد فيها المساهمات التي يقدمها كل البلدان المتأثرة والدول المانحة والمنظمات الدولية[2].

وعلى نحو ما أكده مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، تشكل اتفاقية مكافحة التصحر أداة دولية هامة من شانها المساهمة في القضاء على الفقر، وبين تبيان تنفيذها في الوقت المناسب وبالفاعلية اللازمة أن يساعد في تحقيق أهداف إنمائية تركز معظمها في الأراضي الريفية والجافة المتدهورة[3].

---

[1] كاظم المقدادي، المشكلات البيئية المعاصرة في العالم، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الإدارة البيئية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007، ص378

[2] وثيقة الأمم المتحدة بخصوص تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، A/59/197، ص11.

[3] حالة البيئة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة في مواجهة التحديات الفنية البيئية، وثيقة الأمم المتحدة UNEP/GCSS.ix/10, P13

ولقد اتخذ المؤتمر السابع للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والذي تم عقده في كينيا خلال أكتوبر 2005 قرارا هاما ضمان توفير التمويل المستقبلي من المجتمع الدولي للمشروعات المتعلقة بتدهور الأراضي، كما تبنى فكرة تفاهم مع مرفق البيئة العالمية مبلورا بهذا اتفاقية مع المرفق للعمل كآلية مالية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر[1].

**اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ لسنة 2015:**

كان اتفاق باريس للمناخ عام 2015 بمثابة أولى الخطوات العالمية على الطريق الصحيح، لدرء التداعيات السلبية التي تهدد الأرواح والاقتصاد بسبب تغير المناخ الذي هو في حالة طوارئ عالمية تتجاوز الحدود الوطنية، فهي قضية تتطلب حلولا منسقة على جميع المستويات وتعاونا دوليا لمساعدة الدول على التحرك نحو اقتصاد منخفض الكربونلمواجهة تغير المناخ وآثاره السلبية، تبنت 197 دولة اتفاق باريس في مؤتمر الأطراف 21 بباريس في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2015، دخل حيز التنفيذ بعد أقل من عام، ويهدف إلى الحد بشكل كبير من انبعاثات الغازات الاحتباس الحراري العالمية والحد من زيادة درجة الحرارة العالمية في هذا القرن إلى درجتين مؤويتين مع السعي إلى الحد من الزيادة إلى 1,5 درجة. حتى اليوم انضمت 193 دولة إلى اتفاق باريس.يتضمن الاتفاق التزامات من جميع الدول بخفض انبعاثاتها والعمل معا للتكيف مع آثار تغير المناخ، وتدعوا الدول إلى تعزيز التزاماتها بمرور الوقت. يوفر الاتفاق طريقة للدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية في جهود التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معها، مع إنشاء إطار للرصد وإبلاغ عن أهداف مناخية للدول[2].

[1] الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، UNEP/GCSS.ix/INF/2, P7

[2] اتفاقية باريس بشان تغير المناخ، 2015

يوفر اتفاق باريس إطارا دائما يوجع الجهد العالمي لعقود قادمة والهدف هو رفع مستوى طموح الدول بشأن المناخ بمرور الوقت، ولتعزيز ذلك نص الاتفاق على إجراء عمليتي مراجعة كل واحدة على مدى خمس سنوات.يمثل اتفاق باريس بداية نحو عالم منخفض الكربون. ولا زال هناك الكثير مما يتعين القيام به، يعد تنفيذ الاتفاق أمرا ضروريا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لأنه يوفر خارطة طريق للإجراءات المناخية التي من شأنها تقليل الانبعاثات وبناء القدرة على الصمود مع تغير المناخ.دخل اتفاق باريس حيز التنفيذ رسميا في 04 نوفمبر 2016، وواصلت الدول الأخرى الانضمام إلى الاتفاق أثناء استكمال إجراءات الموافقة الخاصة بها.

نستخلص من تحليلنا السابق أن موضوع البيئة من أسمى الموضوعات في الوقت الحالي، وأكثر إثارة للجدل على المستوى الداخلي والدولي.

كما أن دراسة البيئة تحظى باهتمام العديد من المنظمات الدولية التي ساهمت في تطوير ملامح القانون الدولي البيئي، ولإرساء مبادئه التي عدت قواعد ملزمة للأطراف والدول من خلال مؤتمراتها واتفاقياتها التي كانت فعالة على المستوى الدولي والتي فرضت نفسها بما قدمته للإنسانية من خدمات جليلة في سبيل الحماية وتوفير حق العيش في بيئة سليمة تحفظ للإنسان حياته وتصون كرامته.

# الفصل الثاني

## المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة

المنظمات الدولية غير حكومية تلعب دورا نشيطا على الصعيد الدولي بكونها تهدف وتسعى في كل مرحلة من مراحل تطورها إلى تحقيق اتصال بين الأفراد والجماعات على المستوى الدولي

حيث شهدت المنظمات غير الحكومية البيئية اهتماما متزايد على الصعيد الدولي والوطني منذ ظهورها من خلال ما تحاول القيام به من أهداف مسطرة بغية الوصول إليها وتحقيقها، إلى تبني مواقف تمكنها من فرض وتحديد مكانتها في نطاق عملها لإحداث تغيير في البيئة، حيث تعمل على درء مشاكل البيئة وتبيان انعكاساتها من خلال مساهمتها في نشر الوعي البيئي، وكذا مشاركتها في كفالة وضمان حقوق قادمة في التمتع ببيئة ملائمة وموارد متاحة، بهذا يمكن القول أن المنظمات غير الحكومية سواء على المستوى الدولي أو الوطني، تمثل احدى المجتمع المدني الحديثة التي برزت لمواجهة بعض المشاكل البيئية التي تفاقمت في الآونة الأخيرة مثل التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية، هذا عن طريق بدلها لجملة من الجهود لتحقيق هدفها المنشود.[1]

ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول: جهود المنظمات غير الحكومية البيئية، والمبحث الثاني: إلى بعض نماذج المنظمات غير الحكومية البيئية.

[1] د. حافظ أبو سعدة، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير القانون الدولي العام، طبعة أولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017/2018، ص 40.

## المبحث الأول: جهودالمنظمات غير الحكومية البيئية

هناك جهود كثيرة تبذلها المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة ونذكر منها: نشر الوعي البيئي والتوعية البيئية والدفع بالمنظمات غير الحكومية إلى التحرك نحو دق ناقوس الخطر الذي يهدد البيئة والتي يعد تراثا مشتركا للإنسانية، وعليه كان على المنظمات وضع آليات وخطط وتوجيهات لتحقيق غرضها المتمثل في حماية البيئة والمحافظة عليها، خاصة في ظل التدهور الراهن للبيئة وما خلفته من أضرار على جميع مكونات البيئة، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى مطلبين يتضمن المطلب الأول: المساهمة في التوعية البيئية، أما المطلب الثاني إلى مجالات تدخل المنظمات غير الحكومية لحماية البيئة. [1]

[1] حافظ أبو سعدة، المرجع السابق، ص 40.

## المطلب الأول: المساهمة في التوعية البيئة

مع ظهور العديد من المشكلات البيئية، كان من الطبيعي أن تواكبها مجموعة من الدعوات التي تهدف إلى الاهتمام بالبيئة، باعتبار أنها خط دفاع عن البيئة وحمايتها من خلال اشراك جمهوري في حل ومواجهة القضايا البيئية، وحد من الملوثات ودعم الجهود الرسمية التي تبذل في هذا الصدد.

وعليه سوف نتناول في هذا المطلب فرعين يتضمن الفرع الأول مساهمة في نشر الوعي البيئي والفرع الثاني أساليب المنظمات الدولية غير الحكومية في التوعية البيئية.

### الفرع الأول: المساهمة في نشر الوعي البيئي

تتقوم المنظمات غير الحكومية البيئية إلى تحسين جماهير وأصحاب القرار بالمشاكل البيئية، كما تعمل على إيصال المعلومات المتعلقة بالبيئة وحقيقة مشاكلها للجمهور، كما هي دون تشويه وتقوم بتحدير الرأي العام بكل ما يتسبب في تدمير البيئة.[1]

### نشر الوعي البيئي:

من أهم الوسائل التي تستعملها منظمات غير حكومية في مجال حماية البيئة القيام بعملية التربية وتثقيف وتعليم جمهور بطرق وأساليب مختلفة، حيث سعت المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث، نشر الوعي البيئي، من اهم الجهود التي تبذلها هذه المنظمات في هذا الشأن منذ مؤتمر ستوكهولم عام 1972، قامت هذه المنظمات بتحديد وتقييم مخاطر البيئة، واتخاذ إجراءات لمعالجتها. كما قامت برصد اهتمام العام وسياسي بالقضايا البيئية والإنسانية، فعلى

[1] صباع العشاوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2010، ص 194.

سبيل المثال يقوم عدد من المنظمات غير الحكومية في مختلف أرجاء العالم (كولومبيا، شيلي، الهند، ماليزيا، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية) بنشر تقارير وطنية عن الحالة البيئة.[1]

وأصدرت المنظمات غير الحكومية الدولية عديدة بما فيها المعهد العالمي للموارد الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، تقارير هامة عن البيئة العالمية، وبعضالجوانب المتعلقة بالبيئة وتنمية مثل تعليم الجماهير، التربية البيئية، وتحويلها من مشكلة بيئية علمية إلى مشكلة سياسية.

لذا حثت لجنة بروتلاند في تقريرها "مستقبلنا المشترك الحكومات على اعتراف بحقوق المنظمات غير الحكومية لاقتراحات متنوعة في المؤتمر الدولي للأمم المتحدة يفي بالبيئة والتنمية الذي عقد تحت مسمى قمة الأرض عام 1992، وقررت إعطاء أي منظمة غير حكومية لديها علاقة بالبيئة وتنميه للتحدث أمام لجنة تحضيرية للمؤتمر، وتقديم اقتراحات وشارك في الجان العامة وندوات عالمية.[2]

كما أنشأت المنظمات غير الحكومية معاهد متخصصة في مجال علوم البيئة وإدراج مادة التربية البيئية في برامجها التعليمية الرسمية، وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن القانون رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات قد أكدت في المادة 02 على دور الجمعيات على اختلاف نشاطاتها ومجال عملها في نشر الوعي البيئي.[3]

من خلال تنظيم ملتقيات وندوات، وإصدار المجلات ووثائق إعلامية لها علاقة بهدفها المنشود والمتمثل في ضمان حماية البيئة وعدم المساس بها.

يمكن القول أن المنظمات غير الحكومية استطاعت وبجدارة من بلورة الوعي البيئي.[4]

---

[1] صباع العشاوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، مرجع سابق، ص 195.

[2] مُحَمَّد ياسر الخواجة، دور المنظمات غير الحكومية في نشر الوعي البيئي، ص 1-2 موقع www.medadcentre.com يوم 11/06/22.

[3] المادة 02 من قانون 12-06 المتعلق بالجمعيات..

[4] شعشوع قويدر، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2014، ص 275.

## الفرع الثاني: أساليب المنظمات غير الحكومية في التوعية البيئية

من أهم الأساليب التي استعملتها المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة: التوعية الإعلامية والتوعية الدينية والاخلاقية، ثمّ التركيز على دور العلماء وتشجيع الأبحاث العلمية.

### أ. التوعية الإعلامية:

في الواقع، إن مساهمة المجتمع المدني بشكل عام والمنظمات غير الحكومية بشكل عام والمنظمات غير الحكومية بشكل خاص في حماية البيئة، ونشر الوعي البيئي يحتاج إلى تكثيف الجهود بين المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة والتنمية والجهود الحكومية، وذلك من خلال عقد حلقات للتوعية البيئية ومن خلال انتقال المنظمات غير الحكومية إلى المدارس والجامعات، وقيامهم بتنظيم دورات معرفية للطلاب تعرفهم فيها على مواطن الجمال في بيئتهم، وتبين لهم مفهوم البيئة بشكل مبسط يتيح لهم قدراً من الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها. ومن جهة أخرى يتسبب كثير من الشركات الصناعية في إحداث مشاكل بيئية لا حصر لها، مثل القضاء على المساحات الخضراء ، والزحف العشوائي للمدن، والصيد الجائر، وتدمر المحميات الطبيعية، وغيرها من المشكلات العديدة الناجمة عن سلوكيات خاطئة، لدا تسعى هذه المنظمات للضغط على مثل هذه المشاريع، وجشد الرأي العام والتنبيه لخطورة هذه الممارسات، والتأكيد على إهدار الموارد الطبيعية بصورة عام، لا يخدم سعي المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة التي هي المقصد في المستقبل.[1] إن الوسائل المطبوعة والإذاعة المحلية والأفلام الهواة، والإذاعة الشعبية والتلفزيون، بل والحاسبات الإلكترونية الصغيرة وما إلى ذلك، قد تصبح أدوات لإطلاق عنان المبادرات الفردية، غير أن هذه الوسائل تعجز عموما عن تقديم الوقت أو المسافة الملائمة، لهذا تلجأ المنظمات البيئية أحيانا إلى نشر كتب خاصة بها، أو نشر صحف أسبوعية

[1] ستون ماكبرايد، أصوات مقصودة وعالم واحد الاتصال والمجتمع اليوم والغد، اليونسكو، الشركة الوذنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 246.

أو تداول نشرات توزع من بيت إلى بيت، أو عقد لقاءات على قارعة الطريق، وهذا ما يسمى بالصحافة الهامشية أو الصحافة البديلة التي تيح التعبير عن اتجاهات وأفكار مستحدثة.

**ب.التوعية الدينية والأخلاقية:**

إن أساس ظهور المنظمات غير الحكومية، كان عبارة عن مجتمعات مختلفة تقوم على أساس ديني. إذن، فالوعي الديني كان العامل الأول والأساس وكان هدفاً شاملاً لأوجه الغير، فأطلق على هذا الجيل، جيل المنظمات الخيرية، وهذا الهدف الذي يسبق البداية والنهاية ويجب ألا تحيد عنه أبداً. ولقد أكدت المبادئ الإسلامية على حماية العناصر الأساسية في البيئة والمحافظة عليها لخير الإنسان، فأمر الإسلام بالغرس، وإحياء الأرض وعدم قطع أو حرق الأشجار في حالة الحرب، وعدم التبذير، وشدد على قواعد النظافة وأمر بالحرص عليها، ونهى عن كل ما يسبب إيذاء النفس أو الآخرين ومنه فإن حماية الإنسان وصيانة نفسه وماله ومصالحه واجب وفقا للقاعدة الفقهية التي تقول: "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب".[1] وكثيراً ما كانت العقيدة دافعا أساسيا في ظهور كثير من المنظمات غير الحكومية التي علق عليها الأفراد آمالا كبيرة، لتكون البدائل في حل المشكلات التي قصرت الدولة في القيام بواجباتها اتجاهها، وكان اول عنصر دافع في هذه الناحية هو العقيدة التي طالبت بتقنين القانون الدولي.[2] التي دفعت كثيراً من الفقهاء إلى بدل جهودهم الخاصة المستقلة عن الدول في الاستجابة إلى دواعي هذه النزعة.[3]

---

[1] بدرية عبد الله العوضي، دور المنظمات الدولية في تطوير القانون الدولي البيئي، مجلة القانون، العدد 2، الكويت، 1985، ص 46.

[2] طلعت مُحَمَّد الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، التنظيم الدولي للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1970، ص 214.

[3] فزي أوصديق، مبدا التدخل والسيادة لماذا وكيف، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ص 20.

ويظهر مما سبق أن صياغة أخلاقية بيئية منسجمة والتحلي بآداب جديدة في التعامل مع البيئة يعتبر أمراً ضرورياً لتفادي تدهور البيئة، فالأخلاق لا تزال وستبقى تشكل مرجعية ثقافية ودينية وسلوكية وتربوية لهذا يجب البحث عن الأسس التي تشكل نظام الصناعة، وفي مقدمة تلك الأسس النظام التربوي، لذا يجب على الإنسان أن تكون لديه معرفة خاصة لهذه الأسس ومعرف علمية خاصة يقع واجب توفيرها على عاتق العلماء والباحثين.

### ج. دور العلماء والبحث العلمي:

تسعى المنظمات غير الحكومية البيئية بالتعاون مع الكثير من الهيئات المهمة بنفس المجال، إلى العمل على تطوير الأبحاث في المجالات التي تكون فيها المعلومات ناقصة، والمساعدة في المعلومات حول العلاقة بين الملوثات البيئية وصحة الإنسان.

إن تقارير العلماء وأجهزة الرقابة والبحث العلمي محليا وعالميا، كلها تؤكدان كل شيء من حولنا أصبح ملوثا بطريقة مخيفة سواء الهواء أم الماء أم الأرض أم الغذاء، وبين طيات تلك الأبحاث العلمية توجد المقترحات والتوصيات والحلول لمشاكل التلوث المختلفة، فيجب على أجهزة الدولة الاستفادة بما ورد في هذه الأبحاث العلمية من مقترحات معينة تؤدي إلى المنع أو الحد من ظاهرة التلوث.[1]

كما تقدم المنظمات غير الحكومية مراكز تربوية وتعليمية، وأنشأت معاهد متخصصة في مجال علوم البيئة، وأصبحت تحث على إدراج مادة التربية البيئية بصفة مستقلة في برامجها التعليمية الرسمية وتزويد العلماء والباحثين بالوسائل الضرورية التي يتطلبها البحث العلمي.[2]

---

[1] رفعت محمد البسيوني، الحماية القانونية للبيئة، جامعة عين شمس، مصر، 2005، ص 372.

[2] http//vgn.e/me/enviromnement

## المطلب الثاني: مجالات تدخل المنظمات غير الحكومية لحماية البيئة

سوف يتم التعرف في هذا المطلب على الدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من خلال تحديد مجالات تدخلها في إطار هذه الحماية، وعليه قسمنا هذا المطلب إلى فرعين حيث يتضمن الفرع الأول المجال الجوي والبحري، أما الفرع الثاني فيتضمن المجال البري في تجسيد هذه الحماية وتكاثف الجهود لمعالجة مشكلات البيئة.

### الفرع الأول: المجال الجوي والبحري

أ. المجال الجوي: حظيت البيئة في المجال الجوي باهتمام المنظمات الدولية الحكومية لاسيما من خلال عدة وسائل وتدابير تحول بذلك أبرزها حماية طبقة الأوزون، التقليل من استعمال المبيدات الكيماوية، وكذلك التعاون على طيق الرصد المنظم وما يعرف بالتفهم ودراسة الأنشطة على طبقة الأوزون وتقييمها، توفير كل الوسائل لحماية صحة البشر والحياة البيئية من آثار الإنسانية الضارة والمؤثرة سلبا على طبقة الأوزون.[1]

ب. المجال البحري: إن الاهتمام الذي أولته المنظمات الحكومية يظهر جليا في المجال البحري، إذ لم تقل أن اهتمامها يظهر في تفريغ البترول من السفن في البحار، ورمي المواد السامة أو السائلة، بالإضافة إلى منع التجارب النووية من طرف الدول المتقدمة وتصريف المواد المشعة في البحار. وبالتالي نستطيع القول أنها بالفعل قوانين صارمة بصدد الحفاظ على البيئة البحرية وخاصة كائناتها التي تنمو بداخلها.

[1] رياض صالح أبو العطا، حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام ، الطبعة الأولى، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2009، ص 113.

## الفرع الثاني: المجال البري

سعت المنظمات الدولية غير الحكومية في المجال البري لتوفير حماية الأزمة له، حيث تميز هذا المجال عن غيره كونه يحتوي على العناصر اللازمة كالأراضي والتربة ويشمل هذا تدخل للمنظمات غير الحكومية في هذا المجال.[1]

الحفاظ على الأنواع النباتية والحيوانية من خلال توفير الأمن والحماية لمختلف أنواع الحيوانات والنباتات. والحفاظ على الأراضي الرطبة والطيور ومكافحة اخطار وتوفير حماية للثروة الغابية، حيث كانت من بين أهم مشاريع والهيئات المالية الدولية في مجال حماية الثروة الغابية، هذا ما أعلنت عنه الحكومة البرازيلية من خلال مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة لسنة 1992، من خلال إعداد برنامج جديد للحفاظ على التنوع البيولوجي بالتعاون مع البنك الدولي ووزارة البيئة البرازيلية بتنفيذه.[2]

كما سعت المنظمات الدولية غير الحكومية لمكافحة ظاهرة تصحر والتصدي لمشاكل تدهور الأراضي ونوبات الجفاف والاهتمام بالزراعة والتنمية وضمان استمرارها وتوفير حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي، وذلك من خلال إعداد أدوات المحافظة على التراث الثقافي والمعالم الأثرية، حيث تشارك هذه المنظمات بصفة وقائية في لمحافظة على هذا التراث، يتضح لنا أن المنظمات الدولية غير الحكومية قد لعبت دورا بارزا في حماية البيئة من تهديدات وأخطار التي تواجهها، حيث تولت النظر في الواقع البيئي والعمل على تحسينه من خلال وضع آليات وقواعد لتحقيق غرضها المنشود.[3]

---

[1] سي ناصر إلياس، دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي العالمي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2013، ص 61.

[2] رياض صالح أبو العطا، حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام ، الطبعة الأولى، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2009، ص 150.

[3] سي ناصر إلياس، مرجع سابق، ص 68.

## المبحث الثاني: بعض نماذج المنظمات غير الحكومية البيئية

تعد نشاط المنظمات غير الحكومية في مجالات كثيرة وعلى مستويات وجهات مختلفة محليا وإقليميا ودوليا، لتحقيق أهداف تجري صياغتها بكيفية واضحة، وبوسائل تكون محددة ومجهودات تستند إلى معرفة القائمة على البحث واختيار الوسيلة الملائمة، وكذلك تجميع معلومات حول الحضر والتنبؤ للبيئة المتغيرة في المستقبل، ومن الوسائل التي تراها مناسبة والتتقين البيئي بكل أشكاله، وآليات لضبط السلوك والتوجيه، وكذلك العمل على تطوير القانون الدولي البيئي، وتحقيق التنمية المستدامة.

إن هذه المنظمات غير الحكومية فرضت تواجدها إلى الساحة الإقليمية والدولية ببذلها جهودا جبارة في حماية البيئة وإنشاء المعايير الدولية للقانون الدولي البيئي، حيث تقسم هذه المنظمات جهودها بين العمل على وقاية البيئة بالمساهمة في وضع النظم والقواعد الفنية والقانونية ومبادئ الحيطة والحدر لتجنب الوقوع فيما قد يصيب البيئة من ضرر وتدهور وتحافظ على ما هو موجود في حالته السليمة والطبيعة، وعليه سنقتصر دراستنا في هذا المبحث إلى عرض أهم نماذج المنظمات غير الحكومية العاملة في الحقل البيئي على مختلف الأصعدة الدولية والإقليمية.[1]

وعليه قسمت هذا المبحث إلى مطلبين: منظمات دولية غير حكومية بيئية في المطلب الأول، ومنظمات إقليمية غير حكومية خاصة بالبيئة في المطلب الثاني.

[1]Sara AHC.schreck- the role of nongovernmental organization in international environmental law-year 2006, p259.

## المطلب الأول: المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية

لقد أخذت العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية على عاتقها مهمة مواجهة أضرار البيئة، وهذا باتخاذها لمجموعة من الإجراءات على المستوي الدولي، ومن بين هذه المنظمات نجد[1] من خلال تقسيم الفرع الأول منظمة السلام الأخضر والفرع الثاني الصندوق الدولي للطبيعة ولا يمكن حصرها جميعا.

### الفرع الأول: منظمة السلام الأخضر

منظمة السلام الأخضر: (تعرف أيضا باسم غرينبيس بالإنجليزية Greenpeace) هي منظمة بيئية عالمية غير حكومية، تملك مكاتب في أكثر من أربعين دولة في العالم أنشأت في عام 1979 في أمستردام هولندا، تهدف إلى ضمانة قدرة الأرض على تغذية الكائنات الحية بكافة تنوعها، وبذلك تركز في حملاتها البيئية على قضايا ذات أهمية عالمية، مثل: ظاهرة الاحتباس الحراري والتعدي على الغابات، والصيد الجائر، والصيد التجاري للحيتان، ومناهضة جميع القضايا النووية، ولتحقيق أهدافها تستخدم المنظمة عدة طرق سلمية مثل التحرك المباشر، وجمع مؤيدين حول القضايا البيئية والعمل على إصدار بحوث ودراسات علمي، لا تقبل المنظمة التمويل من الحكومات والشركات أو الأحزاب السياسية، وهي تعتمد على 2.9 مليوني فرد داعم لها على مستوى العالم إضافة إلى المنح التي توهب للمنظمة لدى منظمة السلام الأخضر مركز استشاري عام في مجلس الأمم ا لمتحدة الاقتصادي والاجتماع. وهي عضو مؤسس في ميثاق مسألة المنظمات الدولية غير الحكومية in Go لمنظمة دولية غير حكومية تعمل على تعزيز المسألة والشفافية في المنظمات غير الحكومية.[2]

[1] أشرف هلال، جرائم البيئة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص 16.

[2] شعشوع قويدر، مرجع سابق، ص313.

كما تعرف منظمة السلام الأخضر بتحركاتها السلمية المباشرة، حيث يستخدم نشطاء منظمة السلام الأخضر وسائل الاحتجاج المباشر غير العنيفة، إذ يتوجه النشطاء إلى مكان التحرك الذي يشكل خطرا على البيئة، وبدون اللجوء إلى استخدام القوة، يسعون إلى إيقاف التصديات وتعمل على تغيير السياسات الحكومية والصناعية التي تهدد العالم البيئي.

وقد وصفت منظمة السلام الأخضر بأكثر منظمة بيئية بارزة في العالم، إذ عملت على رفع مستويات المعرفة العامة في القضايا المتعلقة بالبيئة، واستطاعت أن تؤثر على كل من القطاعين العام والخاص، ويشار إلى أنه لطالما كانت منظمة السلام الأخضر مصدر جدل واسع ثم أن دوافعها الخاصة وطرق لاقت انعقادات عدة، وقد أثارت تحركاتها المباشرة مجموعة إجراءات قانونية ضد النشطاء البيئيين التابعين لها.[1]

**أهداف منظمة السلام الأخضر:**

هناك العديد من الأهداف السامية التي ترمي إلى تحقيقها، من بينها:

معارضةالتكنولوجيا النووية والسعي من أجل الوصول إلى عالم خالي منها.

تشجيع ا لأفراد للمحافظة على البيئة.

عدم استعمال الملوثات والسموم.

حماية الغابات والحفاظ على الحيوانات والنباتات.

معارضة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

تشجيع التجارة المستدامة.

---

[1] منظمة السلام الأخضر، http://ar.wikipedia.org

السعي نحو إحداث ثروة عالمية في مجال إنتاج واستثمار الطاقة.[1]

**نشاطات منظمة السلام الأخضر**

من النشاطات التحسيسية والمعبرة والهادفة التي تقوم بها منظمة السلام الأخضر:

منظمة السلام الأخضر تعرض الأزياء بطريقة فريدة من نوعها حد استخدام المواد السامة في بروكسل البلجيكية.

منظمة السلام الأخضر تعتزم وضع 2.2 مليون توقيع في قاع القطب الشمالي والهدف من هذه الجملة هو مطالبة توفير محمية دولية فيه.[2]

[1] أحمد مُحَّد موسى، الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة، ط 1، المكتبة العصرية المنصورة، مصر، 2007، ص 327.

[2] Anvier. Umbb.net/7350-topic le 13/05/2020.

## الفرع الثاني: الصندوق الدولي للطبيعة

أنشئ الصندوق العالمي لحماية الطبيعة رسميا في شهر سبتمبر 1961 واعتبر كهيئة خاصة في ظل القانون السويسري، ويعد من المنظمات غير الحكومية المعروفة في كافة أنحاء العالم، وذلك بفضل شعاره "الباندا الكبير" الذي هو من الحيوانات النادرة، ومن أهداف الصندوق جمع وتسيير وتقديم دعم مالي للحفاظ على البيئة الطبيعية، الماء، التربة، الهواء، الموارد الطبيعية الأخرى على المستوى العالمي، كما يساهم في إيجاد النوعية بالمخاطر التي تستهدف البيئة، ويحرز الصندوق برامجه المستندة إلى قواعد بيئة سليمة مع الاتحاد العالمي لحماية الطبيعة، قام بعدة نشاطات.

حماية البيئة الطبيعية في اكثر من 120 دولة كانت بمثابة عامل يساعد للبدء في أنشطة تهم المحافظة على البيئة.

وبالإضافة إلى قيامه بالتمويل المالي لعمليات المحافظة على الأواسط الطبيعية في العالم سواء كانت صحاري، غابات، مناطق رطبة، أو أواسط بحرية، فهو يدخل في أحوال كثيرة من أجل احترام الدول والهيئات القواعد الدولية الخاصة بالحماية الطبيعية ومواردها الحية، كما يقوم في بعض الحالات بتدعيم العمليات التي تهدف إلى مقاضاة الدول والهيئات عن تبنيها برامج ضارة بالبيئة.

ومن المناسب هنا الإشارة إلى أهمية دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة من التلوث كاتحاد حفظ الطبيعة العالمي وكذلك الصندوق العالمي للطبيعة، والذي اتخذ إجراءات قانونية ضد مشاريع تلحق أضرار بالبيئة والمركز العالمي لقانون البيئة والتنمية CIFL والذي يسعى لإدراج قواعد البيئة في المنظمة العالمية للتجارة WTO. [1]

[1] د. كمال الدين حسن الياتنوني، اتجاهات في التعليم البيئي، مؤتمر التعليم البيئي بين الحكومات في مدينة تفليس بالاتحاد السوفياتي، في المدة من 14 -27 أكتوبر 1977، اليونسكو، باريس، 1977، ص 436.

وتظهر قدرة الصندوق في جمع الأفراد على نطاق التعاون الدولي من خلال تعيين البيئة الدولية، وقد ظل الاتحاد يخدم كافة مناطق العالم وتشمل المنظمات الأخرى المتعاونة مع الصندوق اتحاد الشباب الدولي للدراسات البيئية وحفاظ الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي رابطة الشباب الصليب الأحمر، مجتمع الشباب العالمي.

ويلعب الصندوق دورا مكملا ومدعما لسياسة الاتحاد التي يتبناها بشأن سياسة الحفاظ وحماية الغابات والتغيرات المناخية، فعلى سبيل المثال قام الصندوق برفع دعوى قضائية أمام المحاكم المساوية لإلغاء مشروع إنجاز سد هيدرو كهربائي ضخم في منطقة "الدانوب" بالنمسا كان من المفروض أن تقام على أرضية غابة ضخمة هي الوحدة في أوروبا وعلى إثر قرار صادر من المحكمة العليا المساوية في جانفي 1985 وفي سبتمبر 1986 ألغي المشروع.[1]

**أهداف الصندوق الدولي للطبيعة:**

القيام بدراسة وإنجاز المشاريع والإعلام والضغط على أصحاب القرار من اجل الحفاظ على الطبيعة وإعداد برامج إيكولوجية للحفاظ على التنوع الإيكولوجي والكائنات والنظم الإيكولوجي والاستخدام المستديم للموارد والتشجيع على اتخاذ التدابير الكفيلة للحد من اتلوث واستنزاف الموارد والطاقة هي من أولويات المشاريع التي يمولها هذا الصندوق، حيث ساهم في تمويل أكثر من 5000 مشروع يتعلق بحماية البيئة في 130 دولة وتهتم لذلك بإنقاذ الكائنات المهددة بالانقراض أو كذلك ضمان استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بشكل مستدام.[2]

[1]Lememachadepauloabefforson le droit de l'énvironment « op cit.p36.

[2] Jean lukmathieu la protection international de l'environment, 2 ed, paris, puf ,coll, que sais-je? N 2636, 1995, p49-50.

**الصندوق الدولي للطبيعة يدعم المحافظة على البيئة**

يتولى الصندوق الدولي للطبيعة إنشاء مشاريع للعمل مع السكان المحليين وذكر أهداف المحافظة على البيئة وتحديد وإدارة المناطق المحمية وتشجيع الشعور بأهمية الحفاظ على البيئة في مجال التربية ومن أمثلة هذه المشاريع، ما يقوم به صندوق للعمل على ضمان مستقبل الغابات المدارية مثل: غابة الكروب في الكاميرون وذلك من خلال تشجيع المشاريع المحلية ولذلك يقوم بحملات لحماية الحيوانات المهددة بالقتل من أجل لحومها أو منتجاتها الأخرى مثل الفيلة ووحيد القرن والحيتان.

يساهم الصندوق العالمي في تفعيل الاتفاقيات فقد ساهم في كسر الجهود لاتفاق بارز في اجتماع بالي ودعا نرفروملي مدير برنامج التغير المناخي العالمي للصندوق العالمي للطبيعة يوم خميس 13 ديسمبر 2007 الوزراء الحضوري في مؤتمر الأمم المتحدة منعقدة في 2007/12/14 حول المناخ في بالي بإندونيسيا لكسر الجهود في تأمين وعلى هامش مؤتمر الأمم المتحدة بشأن المناخ بإندونيسيا قال "هاتر" إن الوزراء يحتاجون إلى رؤية الغابة لا الأشجار والاستثمار بشكل شخصي في حزمة سياسية تفيباحتياجات العالم الذي أرهقه المناخ.[1]

[1] www.uaecoins.net.le13/05/2002 في منظمة الطوبع الأجنبية موقع :

## المطلب الثاني: المنظمات الإقليمية غير الحكومية الخاصة بالبيئة

قامت المنظمات الإقليمية بدور فعال في مجال حماية البيئة وتطوير القانون الدولي البيئي، من خلال تبني استراتيجية خاصة بهذا الشأن عن طريق إصدار التوصيات التي تؤكد بموجبها التعاون الوثيق لوضع سياسة جماعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من بين أهدافها حماية البيئة والمحافظة عليها.[1]

حيث قسمنا هذا المطلب إلى فرعين يتضمن الفرع الأول اتحاد المغرب العربي وفرع الوكالة حماية البيئة الأمريكية وهذا على سبيل المثال وليس الحصر.

### الفرع الأول: اتحاد المغرب العربي

أصدرت الأمانة العامة للاتحاد في نواكشط بتاريخ 14 نوفمبر 1992. الميثاق المغاربي حول حماية البيئة والتنمية المستدامة والذي انقسم إلى ستة أبواب، وقد تضمنت ديباجية هذا الميثاق تأكيد المشاكل والموضوعات البيئية التي تعاني منها دول الاتحاد، كتدهور الموارد المائية والمراعي والغابات، ونظرا للترابط الوثيق بين سياسات الدول، في هذا المجال وانعكاساتها على مجمل الدول المغاربية، وجب التوجه إلى وضع ميثاق مغاربي للبيئة برسم الأهداف الكبرى لهذه السياسات، ويحدد التوجهات العامة، على أن يتم تجسيد هذه الأهداف من خلال برامج تنفيذية، يتم اتقان بشأنها طبقا للإجراءات المعمول بها في إطار الاتخاذ.[2]

[1] د. خليل حسن، مرجع سابق، ص 470.

[2] الميثاق المغاربي حول حماية البيئة والتنمية المستدامة ، مجلة الجامعية المغاربية ، العدد 02، ليبيا، 2007، ص 13.

**أكد الباب الأول:**

اعتبار أن لكل شخص حقا سياسات في نشيط سليم وبيئة متوازنة .

اعتبار أن الرقي بالإنسان والنهوض به هذه في العمل التنموي.

اعتبار أن الأعمال التي تقوم بها دول الاتحاد من أجل حماية البيئة المستدامة، تعد مساهمة في مجهودات على المستوى الدولي.

إدراج البعد البيئي في سياسات التنمية الاقتصادية والثقافية، الاجتماعية.

تعزيز هياكل الإدارية المكلفة بالبيئة في دول الاتحاد

إقرار تشريعات وتنظيمات قانونية متجانسة.

معالجة كل الأغراض البيئية السلبية.

**الباب الثاني:**

المحافظة على التربة والغطاء النباتي ومقاومة التصحر.

المحافظة على الموارد المائية.

المحافظة على الثروات الحيوانية والنباتية

مقاومة التلوث وتحسين ظروف ا لعيش.

حماية السواحل والوسط البحري.

المحافظة على التراث الطبيعي والثقافي.

التهيئة الترابية والعمرانية.[1]

**الباب الثالث: التربية ونوعية البيئة**

اعتبار أن الحماية البيئية من واجب كل مواطن من مواطني الاتحاد المغربي العربي.

الوعي بأهمية التربية والتوعية البيئية.

إدراج البعد البيئي ودراسة البيئة في برامج التدريس في مراحل تعليمية.

دعم برامج تثقيفية وإعلامية.[2]

تشجيع أحدث التنظيمات غير الحكومية لحماية البيئة وصون الطبيعة ودعم مشاركتها الفعلية في عمليات هادفة إلى حماية البيئة.

**الباب الرابع: مواجهة الكوارث البيئية الطارئة**

وعيا بما تمثله الكوارث البيئية من انعكاسات سلبية واعتراف بأهمية التعاون في هذا الميدان، تتعد دول الاتحاد بمزيد من التنسيق، بين مخططات وبرامج مواجهة الكوارث والحوادث البيئية الطارئة وإزالة أضرارها، والوقاية منها، واتخاذ كل الإجراءات التنظيمية والقانونية والعملية في هذا الشأن.

**الباب الخامس: تدعيم التعاون الدولي**

تتميز دول الاتحاد المغرب العربي بموقع جغرافي خاص، يفرض عليها التعاون في ميدان حماية البيئة والمحافظة عليها مع المجموعة الدولية لاسيما المجموعات المجاورة لها.

اعتبار أن البيئة ليس لها حدود.[3]

[1] الميثاق المغاربي، نفس المرجع السابق، ص 15.

[2] الميثاق المغاربي، المرجع نفسه .ص 16.

[3] الميثاق المغاربي، نفس المرجع السابق، ص 17-18.

## الفرع الثاني: وكالة حماية البيئة الأمريكية

**تعريفها:** هي وكالة تابع للحكومة لاتحادية للولايات المتحدة والمكلفة بحماية صحة الإنسان والبيئة، عن طريق كتابة وإنقاذ الأنظمة القائمة على قوانين التي يقرها الكونغرس، واقترحت وكالة الحماية البيئية من قبل الرئيس "ريتشارد نيكسون" في 03 ديسمبر 1970.

يوجد مقر الوكالة في واشنطن العاصمة وتملك مكاتب إقليمية لكل منطقة من مناطقها تجري الوكالة تقييم التأثير البيئي والأبحاث، وتعد مسؤولة عن الحفاظ على المعايير الوطنية وتطبيقها بموجب قوانين البيئة.

### تأسيسها

في 09 يوليو 1970، اقترح إعادة تنظيم تنفيذية عززت الكثير من المسؤوليات البيئية للحكومة الفدرالية تحت إشراف واكلة واحدة، وكالة حماية بيئية جديدة، تضمن اقتراح دمج برامج مكافحة التلوث من عدد من الإدارات مثل: الجمع بين مبيدات الآفات من وزارة الزراعة في الولايات المتحدة ووزارة الداخلية الأمريكية.[1]

بعد عقد جلسات استماع، وافق مجلس النواب ومجلس الشيوخ على اقتراح أنشئت وكالة حماية البيئة قبل 90 يوما من عملها. وفتحت أبوابها رسميا في 02 ديسمبر عام 1970. كانت الوكالة في بدايتها وكالة مساعدة تقنية تحدد أهداف ومعايير ومنحتها قوانين وتعديلات التي أقرها الكونغرس سلطتها التنظيمية.

مساهمات وكالة الحماية البيئية الأمريكية

[1] روكلسهاوس ويليام، أول إداري عند إنشاء وكالة الحماية البيئية، بيان صحفي لوكالة حماية البيئة، وكالة حماية البيئة الأمريكية، مؤرشفة من أصلي 27 أغسطس 2010.

تتمثل أهم مساهمة لوكالة حماية البيئة في غدارة الصحة البيئية وحماية صحة الإنسان فيما يتعلق بنوعية المياه وجودة الهواء والمبيدات الحشرية والمواد الكيميائية السامة والنفايات الإلكترونية، تعمل الولايات المتحدة الأمريكية أيضا مع العديد من الدول الأخرى لحماية البيئة العالمية، كما أنه يساهم في جعل النظام الإيكولوجي ومجتمعات متنوعة وإنتاجه اقتصاديا ومستدامة، حيث تساهم الوكالة في الحد من اطلاق الزئبق في البيئة، واستخلاص ميثاق وأنواع الوقود والسيارات وحماية المياه الأمريكية.

**التحديات التي واجهتها وكالة الحماية البيئية الأمريكية.**

تعد مشكلات التلوث بالمعديات من أكثر المشكلات البيئية خصوبة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي منتشرة على نطاق واسع بسبب النيتروجين والفوسفور المفرط الموجود في الهواء والماء، فإن وجود هذه المواد يؤدي إلى نمو الطحالب بشكل أسرع، ويضر بالموارد الغذائية ويؤثر بشكل كبير على البيئة وصحة الإنسان.[1]

**أدوار وكالة الحماية البيئية الأمريكية**

تتمثل المسؤوليات الأساسية للوكالة في تطوير وإنقاذ اللوائح البيئية مثل قانون الهواء النظيف، تساعد في صياغة القوانين البيئية، وإصدار عقوبات وفرض غرامات.

تساعد الوكالة أيضا في مراعاة اهتماماتها البيئية، من خلال تقديم منح البحثية ومنح الدراسات العليا، تدعيم مشاريع التعليم العام لاشتراك أشخاص بشكل مباشر في حماية البيئة، وتقدم المساعدة المالية للحكومات لجعل مرافقها وممارساتها متوافقة مع اللوائح البيئية، تقدم مساعدة مالية أخرى أيضا في مشاريع تحسين واسعة النطاق.

[1] روكلسهاوس ويليام، أول إداري عند إنشاء وكالة الحماية البيئية، مرجع سابق.

وفي الآونة الأخيرة تم تعيين وكالة لقيادة جهود الحكومة الفدرالية لمعالجة تغير المناخ والاحتباس الحراري من خلال الحد من التلوث الكربوني وانبعاثات غازات من قطاعي النقل والطاقة.

وتقوم أيضا بصياغة معايير كفاءة استهلاك الوقود و انبعاثات التلوث،، ومن ذلك من خلال تعزيز قدرة مجتمعات على التعامل مع تغير المناخ من خلال مبادرة التنمية المستدامة.

المنظمات الدولية غير الحكومية تلعب دورا نشيطا على الصعيد الدولي بكونها تهدف وتسعى في كل مرحلة من مراحل تطورها إلى تحقيق اتصال فعال بين الأفراد والجماعات على المستوى الدولي، كما أصبح النظام الدولي يعتمد المنظمات الدولية غير الحكومية كطرف في التنظيمات المؤسساتية الدولية لتأكيد مصداقيتها ولأنها النمط الجدير بالاهتمام وبه يجري قياس الموقف الشعبي من التجمعات العالمية.

شهدت المنظمات غير الحكومية البيئية اهتماما متزايدا على الصعيد الدولي والوطني منذ ظهورها من خلال ما تحاول القيام به من أهداف مسطرة بغية الوصول إليها وتحقيقها، إلى تبني مواقف تمكنها من فرض وتحديد مكانتها في نطاق عملها لإحداث تغيير في نظرة الإنسان إلى البيئة، حيث تعمل على درء مشاكل البيئة وتبيان انعكاساتها من خلال مساهمتها في نشر الوعي البيئي، وكذا مشاركتها في كفالة وضمان حق الأجيال القادمة في التمتع ببيئة ملائمة.

بهذا يمكن القول أن المنظمات غير الحكومية سواء على المستوى الدولي أو الوطني، تمثل أحد التنظيمات المجتمع المدني الحديثة التي برزت لمواجهة بعض المشاكل لبيئية التي تفاقمت في الآونة الأخيرة مثل التلوث البيئي، وهذا عن طريق بذلها لجملة من الجهود لتحقيق هدفها المنشود.

# الخـــاتمـــة

يعد موضوع البيئة من أهم القضايا المتداولة على الساحة الدولية ويتجلى هذا الاهتمام من خلال الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية بمختلف أنواعها، خاصة بعد الضرر الذي ألحق بالبيئة وتحديد مخاطر وتقييم الآثار البيئية، واتخاذ الإجراءات لمعالجتها من خلال جهودها وإنجازاتها ونشاطاتها الميدانية، في النهوض بحماية البيئة.

كما تزداد أهمية هذه المنظمات البيئية بشكل بارز كونها تشكل أحد مصادر الرئيسية الي تساهم في نشر الوعي البيئي لإعطاء المجتمع الدولي، ويعد الوعي بمثابة الخطوة الهامة لحماية البيئة والحفاظ عليها.

وبناء على التقدم يمكن تقديم جملة من النتائج المتوصل إليها من خلال الجهود المبذولة من قبل المنظمات الحكومية وغير الحكومية لمواجهة تدهور البيئة على المستوى العالمي وعمل على حل مشاكلها وتبيان انعكاساتها.

**ويمكن إجمال هذه النتائج:**

- نتيجة التقدم والتطور الذي شهده الإنسان في حياته وقيامه بتعديلات على البيئة والتي عادت عليها بالسلب، سارع المجتمع الدولي إلى مل من أجل إيجاد حلول وإجراءات مناسبة للحد من إلحاق أضرار بالبيئة وإعادة توازن النظام البيئي.
- إدراك الدول لأهمية العمل على التبادل والتعاون المشترك لصون البيئة والمحافظة عليها، لهذا عقدت مؤتمرات دولية وإقليمية التي كان جدول أعمالها يدور حول قضية البيئة.
- إن المنظمات الدولية المختلفة حكومية كانت أو غير حكومية، لعبت دورا كبيرا في مجال حماية البيئة من الأخطار الملحقة بها والتدهور الذي أصابها.
- المؤتمرات الدولية تعتبر بمثابة منعرجا أساسيا، في تأطير البيئة تأطيرا علميا وقانونيا تشمل كل الجوانب.

- تعتبر المنظمات الدولية غير الحكومية حجر أساسي في إرساء ثقافة بيئية عالمية، من خلال مساهمتها في نشر الوعي البيئي بهدف حماية البيئة.
- وبعد عرضنا لهذه النتائج خرجنا ببعض لتوصيات التي يعتقد أنها إن نفذت بشكل صحيح وسليم سيكون حلا لكثير من مشاكل البيئة وتساعد في الحفاظ على البيئة والوصول إلى درجة فعالية في مجال هذه الحماية.

**اقتراحات:**

- سن قوانين وتشريعات التي تعمل على حماية البيئة حماية فعلية.
- زيادة الوعي البيئي عن طريق مختلف وسائل الإعلام.
- زيادة اهتمام بالتربة البيئية في مناهج وكتب علمية عن طريق ندوات ومؤتمرات ومحاضرات بيئية المستوى العالمي.
- تقديم الدعم والاهتمام بميزانية المنظمات الدولية الحكومية أو غير الحكومية البيئية حتى يتمكن من مباشرة أعمالها في مجال حماية البيئة.
- مواصلة المنظمات المختصة في حماية البيئة، جهودها مناجل إعداد مشاريع اتفاقيات شاملة بهدف حماية البيئة.
- منح المنظمات الحكومية حق في التقاضي بعيدا عن أي شروط تقيدها طالما أنها تدافع عن حق الإنسان في بيئة سليمة.

وفي ختام هذه الدراسة ندعو الباحثين في المجال البيئي والمهتمين بحماية البيئة بضرورة العمل وتركيز الجهود في إعداد بحوث والدراسات التي تهدف إلى حماية البيئة.

# قائمة المصادر والمراجع

## أولا: المصادر

### الاتفاقيات:

اتفاقية برشلونة المتعلقة بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث لعام 1976.

https://www.unep.org/unepmap/ar/who-we-are/barcelona-convention-and-protocols

فتح باب التوقيع على الاتفاقيات الأمم المتحدة لقانون البحار، 12 ديسمبر 1982، ودخل حيز النفاذ في 1994/11/16.

https://pca-cpa.org/ar/services/arbitration-services/unclos

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، 1982

https://pca-cpa.org/ar/services/arbitration-services/unclos

اتفاقية فيينا الخاصة بحماية طبقة الأوزون، "الخاص بالمواد التي تعمل على تآكل طبقة الأوزون لعام 1985"

https://www.un.org/ar/observances/ozone-day

اتفاقية بازل الخاصة بالتحكم في نقل النفايات الخطيرة عبر الحدود والتخلص منها، 1989

https://marsd.daamdth.org/

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، 1994

https://www.unccd.int/sites/default/files/sessions/documents/2017-07/ICCD_COP%2813%29_3-1710493A.

اتفاقية باريس بشان تغير المناخ، 2015

https://www.un.org/ar/climatechange/paris-agreement

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي 1992.

https://www.un.org/ar/observances/biological-diversity-day/convention

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي، الدورة الخامسة عشر لمؤتمر الأطراف

https://tn.ambafrance.org/

اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشان تغير المناخ

https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.

وثيقة الأمم المتحدة بخصوص تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، A/59/197.

حالة البيئة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة في مواجهة التحديات الفنية البيئية، وثيقة الأمم المتحدة UNEP/GCSS.ix/10

**البروتوكولات:**

البروتوكول الثالث لاتفاقية 1980 الخاصة بالحضر أو التقييد استخدام الأسلحة التقليدية.

بروتوكول كيوتو للحد ن ظاهرة انبعاث الغازات السامة إلى الغلاف الجوي لعام 1997

**إعلانات:**

قرار الجمعية العامة 2994 (د/27) المؤرخ في 15 كانون الاول/ ديسمبر 1972 (إعلان مؤتمر ستوكهولم المعني بالبيئة البشرية ).

https://legal.un.org/avl/pdf/ha/dunche/dunche_a.

قرار الجمعية العامة 2995 (د /27) المؤرخ في 15 كانون الأول/ ديسمبر 1972 (التعاون بين الدول في ميدان البيئة).

https://legal.un.org/avl/pdf/ha/dunche/dunche_a.

**ثانيا: المراجع:**

**الكتب:**

أحمد مُحَّد الجمل، حماية البيئة البحرية من التلوث في ظل التشريعات الوطنية والإقليمية والمعاهدات الدولية، دار المعارف، الإسكندرية، مصر

أحمد مُحَّد موسى، الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة، ط 1، المكتبة العصرية المنصورة، مصر، 2007

أشرف هلال، جرائم البيئة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005

أمحد محمود سعيد، استقراء القواعد المسؤولية المدنية في منازعات التلوث البيئي، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ط 2007.

حافظ أبو سعدة، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير القانون الدولي العام، طبعة أولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017/2018

روكلسهاوس ويليام، أول إداري عند إنشاء وكالة الحماية البيئية، بيان صحفي لوكالة حماية البيئة، وكالة حماية البيئة الأمريكية، مؤرشفة من أصلي 27 أغسطس 2010.

رياض صالح أبو العطا، دور القانون الدولي في حماية البيئة، ط/2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.

ستون ماكبرايد، أصوات مقصودة وعالم واحد الاتصال والمجتمع اليوم والغد، اليونسكو، الشركة الوذنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981

صباع العشاوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2010

طلعت مُحَمَّد الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، التنظيم الدولي للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1970

عثمان مُحَمَّد غنيم، ماجدة أبو زيط، التنمية المستدامة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007

عصام العطية، القانون الدولي العام، جامعة بغداد، ط 5، 1993.

فزي أوصديق، مبدا التدخل والسيادة لماذا وكيف، دار الكتاب الحديث، الجزائر

كاظم المقدادي، المشكلات البيئية المعاصرة في العالم، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الإدارة البيئية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007

كلود موسيلر، بيتر جيمس، إدارة البيئة من اجل جودة الحياة، ترجمة: علاء أحمد صالح، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2001

كمال الدين حسن الياتنوني، اتجاهات في التعليم البيئي، مؤتمر التعليم البيئي بين الحكومات في مدينة تفليس بالاتحاد السوفياتي، في المدة من 14 -27 أكتوبر 1977، اليونسكو، باريس، 1977

مُحَمَّد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، ج2، القاعدة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2005

مُحَمَّد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي، تغيير المناخ، التحديات والمواجهة، دراسة تحليلية تأصيلية، مقارنة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الفيطالية والبروتوكول كيوتو، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013

محمود جاسم، نجمي الراشدي، ضمانات تنفيذ اتفاقيات حماية البيئة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014

مصطفى كمال طلبة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إنقاذ كوكبنا، مركز دراسات الوحدة العربية، ط/1، بيروت، 1995

**المقالات**

بدرية عبد الله العوضي، دور المنظمات الدولية في تطوير القانون الدولي البيئي، مجلة القانون، العدد 2، الكويت، 1985

عطية حسين أفندي، الإدارة الدولية للبيئة، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، 1992

مُحَمَّد علاء عبد المنعم، مستقبل التعاون الدولي في ضوء قمة الأرض، مجلة السياسة الدولية، العدد 150، مؤسسة الأهرام عدد الصفحات 252- 257 ، مصر أكتوبر 2002.

نرمين السعدي، بروتوكول كيوتو أزمة تغير المناخ، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 145، القاهرة، 2001

الميثاق المغاربي حول حماية البيئة والتنمية المستدامة ، مجلة الجامعية المغاربية ، العدد 02، ليبيا، 2007

حسني أمين، مقدمات القانون الدولي البيئي، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، 1992

**البحوث العلمية :**

بريش بلقاسم، الحماية الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة جيلالي الياس، سيدي بلعباس، الجزائر، عام 2018

سي ناصر إلياس، دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي العالمي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2013

شعشوع قويدر، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2014

العايب جمال، التنوع البيولوجي كبعد في القانون الدولي والجهود الدولية والجزائرية لحمايته، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر، 2005

عبد الرحيم نصر أحمد، الحماية الدولية للبيئة البرية من أخطار التلوث، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الأغواط، 2010

**المواقع الإلكترونية:**

www.uaecoins.net.le13/05/2002في منظمة الطوابع الأجنبية موقع

Anvier. Umbb.net/7350-topic le 13/05/2020.

إعلان ريو حول البيئة والتنمية موقع www.un.org/voir

الأمم المتحدة، جدول أعمال القرن 21، .www.UN.org/voir le

http://www.wmo.unr/pages/thmos-ar-html.

الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

UNEP/GCSS.ix/INF/2

منظمة السلام الأخضر، http://ar.wikipedia.org

موقع إلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة،

http.//w.w.w.fao.org/news/story/ar/item/168569/icode

موقع إلكتروني: htt :p//://www.unorg/en/ovr-work/official : languages

موقع إلكتروني: htt :p//encyklopeda.pwn.pl/haslo/organizacja-

narodow-zjednocznych :3951685.html-.

نشرة المفاوضات الأرض، ملخص مؤتمر الأرض، اتفاقية تغير المناخ، باريس، 2015، موقع:

henb.iisd.org/vol12/enb12663a.htmil ،

موقع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، موقع إلكتروني https.//www.nobel prise.org/nobel.prize/about

**ثالثا: المصادر باللغة الاجنبية**

Howard Jones, Norma (1974), the scientific back ground of the international sanitary conferences, 1851-1938 (pdf), world health organization.

Jacques André Hertig, études d'impact sur l'environnement, presse polytechnique et universitaire, romandes, Italy, 2006,.

Jean lukmathieu la protection international de l'environment, 2 ed, paris, puf ,coll, que sais-je? N 1995

Lememachadepauloabefforson le droit de l'énvironment

Robert Lee et Jane Dwasi, corporation and the environement, UNEP, 2006,

Sara AHC.schreck- the role of nongovernmental organization in international environmental law-year 2006

الفهرس


| | |
|---|---|
| تشكرات وعرفان | - |
| اهداء | - |
| الفهرس | - |
| مقدمة | أ |
| الفصل الأول: المنظمات الدولية الحكومية في حماية البيئة | |
| المبحث الأول: المنظمات الدولية لحماية البيئة | 7 |
| المطلب الأول: الوكالات التابعة لهيئة الأمم المتحدة | 7 |
| الفرع الأول: منظمة الصحة العالمية (WHO) | 8 |
| الفرع الثاني: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة(FAO) | 11 |
| المطلب الثاني: أجهزة المتخصصة في حماية البيئة | 15 |
| الفرع الأول: حركة الحفظ العالمية والبرنامج الأممي لحماية البيئة | 15 |
| الفرع الثاني: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ (IPCC) | 18 |
| المبحث الثاني: الجهود الدولية لحماية البيئة في إطار المنظمات الحكومية | 22 |
| المطلب الأول: تمويل المشاريع الدولية لحماية البيئة ومؤتمرات الدولية | 23 |
| الفرع الأول تمويل مشاريع الدولية لحماية البيئة | 23 |
| الفرع الثاني: المؤتمرات الدولية لحماية البيئة في عصر الجديد | 27 |
| المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة | 31 |
| الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة قبل مؤتمر ريو | 31 |
| الفرع الثاني: اتفاقيات الدولية لحماية البيئة بعد مؤتمر ريو | 36 |
| الفصل الثاني: المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة | |
| المبحث الأول: جهود المنظمات غير الحكومية البيئية | 46 |

المطلب الأول: المساهمة في التوعية البيئية 47
الفرع الأول: المساهمة في نشر الوعي البيئي 47
الفرع الثاني: أساليب المنظمات غير الحكومية في العمل البيئي 49
المطلب الثاني: مجالات تدخل منظمات غير حكومية لحماية البيئة 52
الفرع الأول: المجال الجوي والبحري 52
الفرعالثاني: المجالالبري 53
المبحث الثاني: بعض نماذج المنظمات غير الحكومية البيئية 54
المطلب الأول: المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية 55
الفرع الأول: منظمة السلام الأخضر 55
الفرع الثاني: الصندوق الدولي للطبيعة 58
المطلب الثاني: المنظمات الإقليمية غير الحكومية الخاصة بالبيئة 61
الفرع الأول: اتحاد المغرب العربي 61
الفرع الثاني: وكالة حماية البيئة الأمريكية 64
خاتمة 68
المصادر والمراجع: 71

**ملخص:**

تهدف الدراسة إلى البحث دور المنظمات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية في مجال حماية البيئة، حيث تكتسي أهمية بالغة في الواقع فهي تتطلب إجراء الكثير من دراسات وأبحاث وتجارب التي تكلف الكثير من النفقات وربما يصعب على الدولة بمفردها القيام بها. فإن الخبرة العلمية والفنية اللازمة لتحقيق مثل هذه الحماية لا تتوفر للكثير من الدول لدا يمكن من خلال التعاون الدولي لإتاحة الفرص لتبادل المعلومات والمجالات.

**الكلمات المفتاحية:** المنظمات الدولية – حماية البيئة – البيئة.

**Abstract**:

The study aims to examine the role of international, governmental and non-governmental organizations in the field of environmental protection, which is of great importance in fact, as it requires conducting a lot of studies, research and experiments that cost a lot of expenses and may be difficult for the state alone to carry out. The scientific and technical expertise necessary to achieve such protection is not available to many countries, so it is possible through international cooperation to provide opportunities for exchanging information and fields.

**Keywords:** international organizations - environmental protection - environment.